

**دور وزارة الخارجية في تسويق القطن المصري
١٩٣٠ - ١٩٥٢
دراسة وثائقية**

د . خالد عيد الناغية
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
أدب بنها

دور وزارة الخارجية في تسويق القطن المصري

١٩٣٠ - ١٩٥٢

«دراسة وثائقية»

عرفت مصر زراعة القطن منذ القرن الرابع قبل الميلاد ، لكنه لم يشكل محصولاً تجارياً إلا في أوائل القرن التاسع عشر عندما تطورت زراعته بعد أن توصل المهندس الفرنسي لويس الكسنس جوميل - الذي أُسنِدَ إليه محمد على إدارة مصنع الغزل والنسيج في بولاق - إلى نوع جيد من القطن في حديقة محو بيك - حاكم بربور وستانار - قام محمد على بتعظيم زراعته في الأراضي الزراعية ، وزيادة المساحة المخصصة لزراعته ، واستنباط أنواع جديدة منه ، مما أدى إلى زيادة إنتاج مصر من القطن ، فاتجهت أنظار أصحاب مصانع الغزل والنسيج في أوروبا إلى مصر لتزويدها بحاجتها القطنية .

وازداد إقبال أوروبا على القطن المصري نتيجة نقص إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من القطن بسبب الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١-١٨٦٥) ، فارتفعت أسعار القطن المصري وتسابق الفلاحون ومعهم الحكومة في زيادة المساحة المزروعة منه واستفاد الفلاح من ارتفاع أسعاره .

وبات القطن من أهم مصادر الثروة في مصر ، باعتباره المحصول النقدي الرئيسي لها الذي يمكنها من الوفاء بجميع احتياجاتها ، لذا اهتمت الحكومة به منذ وضع بذرته حتى تسويقه ، من هنا جاءت أهمية دراسة موضوع «دور وزارة الخارجية المصرية في الدعاية للقطن المصري وتسويقه في الخارج ١٩٣٠-١٩٥٢» .

وتبدأ هذه الدراسة بعام ١٩٣٠ لما ذلك العام من أهمية اقتصادية حيث هو العام الأول بعد أزمة الكساد العالمي ، وتنتهي مع قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ التي أولت اهتماماتها بالاقتصاد المصري وفقاً لسياسة مرسومة .

وعلى أثر ما أصبح من حق مصر بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ أن يكون لها تمثيل دبلوماسي وقنصلى بالخارج ، بادرت الحكومة المصرية بإنشاء المفوضيات

والقنصليات المصرية ، التي كان من بين مهامها الرئيسية تنظيم وتنمية علاقات مصر التجارية مع الدول الأجنبية ، وكذا الاشتراك باسم مصر في المؤتمرات والمعارض والأسواق الدولية .

ومن ثم لعبت الخارجية المصرية وممثلوها في الخارج دوراً مهماً في تدعيم العلاقات التجارية بين مصر والدول الأجنبية وبخاصة إبان الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها مصر ، وكان من بين هذه الأزمات أزمة الكساد العالمي التي اجتاحت العالم في عام ١٩٢٩ وأمتد أثرها إلى مصر ، حيث انخفض سعر القطن ، كما نقصت الكميات المصدرة منه ، الأمر الذي ساعد على عدم حصول مصر على حاجتها من السلع الأجنبية ، لأن القطن يعد محصول مصر الرئيسي وعماد ثروتها ، والعامل المؤثر في تكيف قوتها الشرائية ، والدليل على مكانة القطن في الاقتصاد المصري أن قيمة المصادر منه إلى الخارج بلغت أكثر من ٧٠٪ من جملة الصادرات المصرية كما هو واضح من الجدول التالي :

النسبة المئوية	قيمة جملة الصادرات المصرية بالجنيه المصري	قيمة الصادرات المصرية من القطن بالجنيه المصري	السنوات
٧٩,٢٦	٥٢١٨٧٠٠٠	٤١٣٦١٠٠٠	١٩٢٩
٧٤,٤٨	٣١٩٤٢٠٠٠	٢٣٧٨٩٠٠٠	١٩٣٠
٧٠,١٣	٣٨٠٧٤٠٠٠	١٩٦٨٨٠٠٠	١٩٣١
٦٦,٢٢	٢٦٩٨١٠٠٠	١٧٨٦٧٠٠٠	١٩٣٢
٧٤,١١	٢٨٨٤١٠٠٠	٢١٣٨٠٠٠	١٩٣٣
٧٩,٨٢	٣١٠٥٦٠٠٠	٢٤٧٨٨٠٠٠	١٩٣٤
٧٤,٢٥	٣٥٦٩٣١٦٢	٢٦٥٠٢٠٦٥	١٩٣٥
٧٥,٨٦	٣٢٩٧٩٢٠٤	٢٥٠١٩٥٦١	١٩٣٦
٧٢,٩٥	٣٩٧٥٩٠٦٦	٢٩٠٠٢٣٦١	١٩٣٧
(١) ٧٢,٢	٢٩٣٤٢٤٨٦	٢١١٨٩٥٤٤	١٩٣٨

ويتبين من ذلك الجدول أن النقص في قيمة الصادرات المصرية بين عامي ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بلغ نحو ٢٠٤٥٠٠ جنيه بالرغم من زيادة التصدير من القطن في عام ١٩٣٠ عن عام ١٩٢٩ بتحوال ١١٤٣٠٠ قنطاراً، مما يدل على أن قيمة الصادرات في مصر كانت تتأثر بأسعار القطن، الذي انخفض انخفاضاً ملحوظاً في عام ١٩٣٠، فبعد أن كان سعر قنطار القطن ستة جنيهات أصبح لا يباع في أحسن الأحوال بأكثر من ثلاثة جنيهات^(٢)، أي أن السعر قد هبط إلى النصف، مما دفع الحكومة إلى التدخل لشراء القطن حتى تحول دون هبوط أسعاره وتحقق له الحماية^(٣).

ووجدت الحكومة أن بعض الدول الأجنبية المستوردة للقطن المصري قد خفضت حصتها، كما هو مسجل في الجدول التالي:

اسم الدولة	كمية الصادر من القطن المصري في المدة من ديسمبر ١٩٢٩ إلى ٢١ مايو ١٩٣٠ بالقنطار	كمية الصادر من القطن المصري في المدة من سبتمبر ١٩٣٠ إلى ٢٠ مايو ١٩٣١ بالقنطار	مقدار النقص بالقنطار
الولايات المتحدة	٦٧٤٠٧٦	١١٣١٢٢	٥٦٠٩٥٤
بريطانيا	١٩٧٥١٠٠	١٥٨٦٤٧٥	٣٨٨٦٢٥
روسيا	٢٨٦٢١١	١١٤٥٢٧	١٧١٦٨٤
سويسرا	٢٨٦٠٧٢	٢٥٩١٨٨	٢٦٨٨٤
النمسا	٤١٥٢٣	٣٢٣٢٥	٩٢٦٨
تشيكوسلوفاكيا	١٠٦٤٥٥	١٠٢٥١٠	٣٩٤٥
المجر	٩٢٨٥	٨١٠١	١١٧٧
		١١٦٢٥٣٧	(٤)

ويتضح من ذلك الجدول أن الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من أنها من الدول المنتجة للقطن؛ فإنها كانت من الدول المستوردة للقطن المصري نظراً للمميزات التي يتمتع بها عن غيره من أنواع الأقاطان الأخرى، من حيث طول تيلته ونعومته ومتانته ولونه، والتي جعلته يستخدم في أجود أنواع الغزل الرفيع، وفي صناعات مختلفة مثل صناعة الأسلاك الكهربائية وعمل الكاوتشوك وخراطيم المياه وغيرها من الصناعات المدنية والحربية، ولكن نتيجة لأزمة الكساد العالمي لجأت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى المستوردة للقطن إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذا المحصول، ورفع الرسوم الجمركية عليه^(٥).

ومع استمرار هبوط أسعار القطن المصري، وتحفيض بعض الدول حصتها منه، وكذلك فقدانه لبعض الأسواق في الدول الأجنبية التي تأثرت كثيراً بأزمة الكساد العالمي، اضطررت الحكومة إلى القيام بحملات دعاية للقطن المصري في الخارج من أجل الترويج له في الأسواق الخارجية، وبقصد ذلك وافق مجلس الوزراء بجلساته المنعقدة في ١٨ أكتوبر عام ١٩٣٠ على إصدار قرار يتضمن قيام المفوضيات والقنصليات المصرية في الخارج بتوسيع عنايتها للدعاية للقطن المصري والعمل على ترويجه في الأسواق الخارجية^(٦). كما أمر الملك فؤاد بفتح اعتماد خاص بلغ نحو خمسين ألف جنيه للدعاية للقطن، وقادت وزارة الزراعة ومصلحة التجارة بتقديم كافة البيانات التي تحتاجها المفوضيات والقنصليات المصرية لمساعدتها في تحقيق الهدف من الدعاية^(٧).

وفي الواقع أن مصر لم تكن الدولة الوحيدة التي أدركت أهمية الدعاية في لفت أنظار الشعوب الخارجية إلى منتجاتها الرئيسية واجتذابها إليها، فقد أدركت دول أخرى أهمية هذه الدعاية، وخصصت لها مبالغ ضخمة لإنفاق منها على حملة الدعاية لهذه المنتجات، فحكومة البرازيل مثلاً لجأت إلى أحد بيوت النشر والدعاية للعمل على ترويج البن البرازيلي^(٨).

وقد أخذت الخارجية المصرية وممثلوها في الخارج ، بعد أن عهدت إليها الحكومة مهمة الدعاية بإعداد العدة لابتکار أفضل الوسائل التي تلقت نظر العالم إلى القطن المصري ، ومن ثم سارت هذه الدعاية في المحاور التالية :

- الدعاية في وسائل الإعلام المختلفة في الخارج عن مميزات القطن المصري .

- الاشتراك في المعارض والأسواق الدولية لعرض القطن المصري بمختلف أنواعه .

- تذليل العقبات أمام استيراد القطن المصري .

- تنمية صادرات القطن بين مصر والدول الأجنبية

أولاً : الدعاية في وسائل الإعلام المختلفة في الخارج عن مميزات القطن المصري

بدأ ممثلو الخارجية المصرية في الخارج بعد أن تم تكليفهم بالدعاية للقطن المصري في إعداد الإحصاءات الخاصة بتجارة القطن المصري وغيره من الأقان ، وكذلك دراسة تجاراته وصناعته عموماً ، والوقوف على ملاحظات المستوردين وأصحاب مصانع الغزل والنسيج في الخارج^(٩) . فقد اكتشف قناصل مصر لدى الدول الأجنبية أن بعض الأسواق الخارجية استهلاكها من القطن المصري ضعيف لا يتناسب مع الكمية التي تستوردها من الدول الأخرى المنتجة للقطن ، لذا استقر رأى هؤلاء القناصل على ضرورة القيام بالدعاية الازمة عن القطن المصري والنشر عنه بين هذه الدول لتشجيعها على زيادة الكمية المستهلكة منه .

وتمثلت هذه الدعاية في النشر في الصحف الأجنبية وفي غيرها من المطبوعات الدورية ذات الأهمية الكبيرة والانتشار الواسع ، وكذلك عمل ملحق خاص بتلك الصحف عن القطن المصري لتوزيعه على الجمعيات والاتحادات الأجنبية التي لها اتصال بصناعة القطن وتجارته ، وشركات غزل ونسج القطن ، وكذلك مستوردو القطن والجهات الحكومية التي تهتم باستيراد القطن^(١٠) .

وهكذا اتضح للخارجية المصرية وممثليها في الخارج أن الإعلان في الصحف والمجلات الأجنبية عن القطن المصري وتعريف أرباب الصناعة والمستهلكين به يساعد على زيادة استهلاكه في الخارج ، ويفتح أمامه أسواقاً جديدة . وبدأت الخارجية المصرية دعایتها في اليابان لأنها تستورد كميات كبيرة من القطن معظمها من الهند والولايات المتحدة الأمريكية ، أما المقدار الذي تستورده من القطن المصري كان قليلاً بالنسبة لاتساع الصناعة القطنية اليابانية ، ومعظم ما تستورده من الأنواع ذات التيلة القصيرة ، بينما لا تستورد من القطن المصري الطويل التيلة إلا نسبة قليلة تدخلها في صناعة الحرير الصناعي^(١١) .

وت نتيجة لذلك رأت القنصلية المصرية باليابان أن الإعلان عن القطن المصري في الصحف والمجلات اليابانية له فوائد كبيرة في الترويج للقطن المصري في الأسواق اليابانية ، ولما كانت الحكومة المصرية حريصة على فتح أسواق جديدة للقطن المصري ، وزيادة اعتماد الدول الأجنبية عليه ، فقد وافقت على قيام القنصلية المصرية باليابان بالاتصال بالصحف اليابانية لنشر مقالات عن القطن المصري وصفاته ، وكذلك وضع خطة عملية لتنظيم هذه الدعاية في اليابان^(١٢) .

وأتصل القنصل المصري في اليابان بثلاث صحف يابانية وهي :

١- أوساكا أساهي : وتصدر باليابانية فقط ، وهي أكثر الصحف انتشاراً في اليابان .

٢- أوساكا ما ينتشى : وتصدر في طبعتين إحداهما باللغة اليابانية والأخرى باللغة الإنجليزية ، وهي تلى الصحيفة السابقة في كثرة الانتشار .

٣- جابان تيمز : وتصدر باللغة الإنجليزية ومركزها طوكيو .

وهذه الصحف الثلاث يابانية الملكية بعكس صحيفتي جابان أوفرتيز ، وجابان كرونيكل ، إذ إن الأولى أمريكية والثانية إنجليزية ، وأهمية كل منها محصورة في دائرة مواطنيها^(١٣) .

وفضلت الخارجية المصرية أن تتولى صحيفة أوساكا ما ينتشى حملة الدعاية للقطن المصرى لأنها واسعة الانتشار ، وبها ملحق خاصة تحتوى على معلومات هامة عن بلدان عديدة تلفت بها نظر القراء ، كما أنها وثيقة الصلة بالدوائر المهمة بالقطن وبخاصة جمعية الغزاليين ، لذلك كلف القنصل المصرى مدير القسم الأجنبى بصحيفة أوساكا ما ينتشى بإصدار ملحق خاص عن مصر ، عبارة عن مقالات خاصة بها ، وأمدت القنصلية المصرية الصحيفة بمعلومات قيمة وكثيرة عن القطن المصرى لكي تستعين بها فى تكوين مادتها التحريرية فى ملحق الصحيفة الذى نشر فى ٣ سبتمبر عام ١٩٣١ ، وأشارت الصحيفة فى هذا الملحق إلى أن «الصناعة اليابانية سائرة بطبيعتها وبمقتضى سنة الترقى نحو الزيادة فى استعمال القطن المصرى»^(١٤).

وأقامت القنصلية المصرية بتوزيع نسخ من الملحق ، والمطبوعات والنشرات ، والشراطط السينمائية التى تحتوى على بيانات ومعلومات عن القطن المصرى وزراعته على الجمعيات والاتحادات التى لها اتصال بصناعة القطن وتجارته ، وكذلك شركات غزل القطن ومستوردو القطن والجهات الحكومية المهمة بهذا المحصول^(١٥).

ولم يقتصر دور الخارجية المصرية وممثليها بالخارج على مجرد الدعاية للقطن المصرى فى الصحف والمجلات الأجنبية ، وإنما تم تكليف المفوضيات والقنصليات المصرية ب القيام بزيارات ميدانية لمصانع الغزل والنسيج ، وجمعيات تجارة القطن ، وذلك للتعریف بمميزات القطن المصرى الذى يمتاز بطول شعرته المختلفة ، بحيث لا يمكن للدول المستوردة له الاستغناء عنه مهما ارتفع ثمنه ، وكان الهدف من هذه الزيارات زيادة الإقبال على شراء القطن المصرى . فقد قام وزير مصر المفوض فى برلين بزيارة معامل غزل ونسج القطن فى مدينة أو جسبurg فى ٧ مارس عام ١٩٣١ ، وكان عددها أربعة معامل ، ثلاثة منها تستخدم القطن الأمريكى ، أما الرابع فيستخدم القطن المصرى (الأشمونى) الذى يغزلونه ثم ينسجون منه

البياضات وبخاصة المشجر منها . وكانت المهمة التي رسمها الوزير المصري لنفسه مثل غيره من المفوضين المصريين في هذه الزيارات الميدانية ، هي محاولة توسيع النطاق الخاص بتصريف القطن المصري بمختلف أنواعه في الأسواق المختلفة^(١٦) .

وأدت هذه الدعاية ثمارها عندما قررت بعض الدول الأجنبية تجربة القطن المصري ، بينما قرر البعض الآخر الاقتصار على استيراده ، كما كونت دول أخرى انتباعاً حسناً عنه ، وكانت النتيجة زيادة المستهلك من هذا القطن في بعض الدول الأجنبية ، كما يتضح من الجدول التالي :

مجموع الزيادة	الزيادة بالقطنطرار	سنة ١٩٣٢ الكمية بالقطنطرار	سنة ١٩٣١ الكمية بالقطنطرار	الدولة
	١٣٣٣٠٠	٨٥٥,٣٠٠	٧٢٢,٠٠٠	ألمانيا
	٢٢٤٠٠	٧٩٩,٧٠٠	٧٧٧,٣٠٠	فرنسا
	٦٩٢٠٠	٥٧٨,٠٠٠	٥٠٨,٨٠٠	إيطاليا
	١١٤٠٠	٤٣٤,٠٠٠	٣٢٠,٠٠٠	اليابان
	١٤٠٠٠	٣٣٧,٠٠٠	١٩٧,٠٠٠	أسبانيا
	١٩٠٠	١٧٧,٠٠٠	١٥٨,٠٠٠	تشيكوسلوفاكيا
(١٧) ٥٩٩٦٠٠	١٠١٧٠٠	١١٥,١٠٠	١٣,٤٠٠	المجر

ويتبين من ذلك الجدول أن صادرات مصر من القطن إلى بعض الدول الأجنبية قد زادت بشكل ملحوظ في عام ١٩٣٢ عن عام ١٩٣١ ، فقد زادت الصادرات المصرية من القطن إلى ألمانيا زيادة مطردة من ٧٢٢ ألف قنطار في عام ١٩٣١ إلى ٨٥٥,٣٠٠ قنطار في عام ١٩٣٢ بزيادة قدرها ١٣٣,٣٠٠ قنطار ، واحتلت ألمانيا المركز الثاني بين المشترين بعد بريطانيا ، وأصبحت مصر محطة أنظارها منذ الثلاثينيات ، إذ سعت إلى إقامة علاقات اقتصادية معها ، توطئة لإمكانية تحقيق

مخططاتها على الأراضي المصرية ، ومن هذا المنطلق قامت مع غيرها من الدول الأوروبية بإحلال القطن المصري محل الأقطان الأخرى في بعض مغازلها على أثر نشاط الدعاية المصرية للقطن المصري ، والميل إلى إنتاج المصنوعات الراقية ، وتعتبر هذه الزيادة في صادرات القطن المصري التي بلغت نحو ٥٩٩٦٠ قنطراراً من الأمور التي بعثت على الارتياح لدى الحكومة المصرية في ظل الظروف التي كسرت فيها التجارة العالمية .

ثانياً : الاشتراك في المعارض والأسواق الدولية لعرض القطن المصري بمختلف أنواعه

كانت الخارجية المصرية تقوم بعرض عينات من القطن المصري في دور المفوضيات والقنصليات المصرية في الخارج ، لكن يكون هذا العرض بمثابة دعاية ناطقة للقطن المصري ، ويتيح للتجار وأصحاب مصانع الغزل والنسيج الوقوف على مميزاته ، لكن القنصليات والمفوضيات المصرية وأشارت على وزارة الخارجية إلا يقتصر العرض على دورهم ، وإنما يكون العرض أيضاً في الأوساط الصناعية نفسها ليسهل على المشترين معاينة القطن عن كثب ، فالمفوضية المصرية في ليفربول اقترحت على وزارة الخارجية المصرية أن يكون عرض عينات من القطن المصري في مكتب الاتحاد الدولي للأقطان^(١٨) . واقتنعت الوزارة بهذه الفكرة ، وأرسلت إلى المفوضيات والقنصليات المصرية عينات مختلفة من أنواع القطن المصري على هيئة بالات صغيرة كل بala تزن خمسة أرطال ، وأرفق بهذه العينات صور فوتوغرافية تمثل مراحل إنتاج القطن المصري منذ غرسه في الأرض حتى تصديره للموانئ الأجنبية^(١٩) .

وقامت المفوضيات والقنصليات المصرية بالخارج بتوزيع هذه العينات بمعرفتها على المصانع المشتغلة بغزل القطن ونسجه ، والمتاحف التجارية مثل متحف أوساكا ، ومتحف ناجويا باليابان ، وفي المدارس التجارية والصناعية ، وفي المعارض الدائمة مثل معرض ليسبزج Leipzig بألمانيا ، وكذلك عرض عينات من القطن في

المصانع المنتشرة في أوروبا عن طريق بعض تجار القطن الذين لهم اتصال بها ، وذلك لتصريف جزء من القطن المصري فيها^(٢٠) .

وفي حقيقة الأمر أن المفوضيات والقنصليات المصرية في الخارج لم تترك فرصة تمر إلا وجعلت منها مصدراً لخير مصر ، فعندما اعتمد الاتحاد الدولي للقطن إقامة معرض لمختلف الأقطان العالمية في فبراير عام ١٩٣٠ في لا نكشير ببريطانيا ، وجد القنصل المصري في مانشستر أن الهدف من هذا المعرض هو وضع عينات من القطن تحت أنظار الإخصائيين وذوي الخبرة من التجار والغزاليين من أجل تكوين فكرة عن أنواع القطن في العالم ، ولذا أشار على وزارة الخارجية المصرية بضرورة عرض عينات من القطن المصري في حيز من الزجاج في مركز الاتحاد الدولي نظراً لأهمية هذا المعرض^(٢١) . كما طلبت المفوضية المصرية في بلجيكا من الحكومة المصرية الاشتراك في السوق الدولية في بروكسل في أبريل عام ١٩٣٠ لعرض عينات من القطن المصري في هذه السوق^(٢٢) .

وامتد دور الخارجية المصرية وممثليها في الدعاية للقطن المصري في الأسواق الخارجية ليشمل التمهيد لعقد المؤتمرات الدولية لدراسة حالة القطن العالمية ، فقد اقترح ممثلو الخارجية المصرية على الحكومة المصرية الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي من أجل دراسة كيفية تصريف الكميات الزائدة المخزونة من القطن ، ومشاكل توزيعه ، وثبتت أسعاره^(٢٣) ، إذ تحدث القائم بأعمال مكتب مصر الدائم في عصبة الأمم مع ستوباني Stoppani - مدير قسم العلاقات الاقتصادية بعصبة الأمم - في موضوع تجارة القطن الدولية ، والعمل على ثبات أسعاره بواسطة اتفاق دولي بين الدول المصدرة للقطن وهي الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا - القطن الخاص بمستعمراتها - مصر ، والبرازيل ، من أجل الوقوف على آراء المختصين في مسائل القطن في هذه الدول^(٢٤) . ووافقت وزارة المالية المصرية بصفة مبدئية على الاقتراح الخاص بتنظيم إنتاج القطن وثبتت أسعاره على غرار ما اتبع في الشاي ، والكافوشوك ، والسكر ، والخشب وغيرها من المواد الأولية^(٢٥) . بينما اعترضت وزارة

التجارة والصناعة على أي اتفاق يقيد محصول القطن المصري من حيث المساحة المزروعة ، والأ نوع المنتجة ، والتصدير ، لأنه المحصول الرئيسي لمصر وعماد الشروة الأهلية^(٢٦) .

أما موقف بريطانيا من عقد مؤتمر دولي للقطن لتشبيط أسعاره ، فقد رأت أن عقد مثل هذه المؤتمرات الدولية يضر بها من عدة وجوه من بينها :

١ - أن بريطانيا تعد من الدول المستهلكة للقطن وبخاصة مصانعها فيلانكشير ، ومن ثم كانت تخشى من عقد مؤتمر دولي يرفع من أسعار القطن فيضر بمصالحها ، وإن كانت تميل إلى تشبيط سعره .

٢ - أن المستعمرات البريطانية المنتجة للقطن ترحب بتشبيط سعره ، لكنها لا تقبل تحديد الإنتاج الذي زاد زيادة كبيرة فيها بعد القيام بالعديد من مشروعات الري الكبرى التي أعدت مساحات شاسعة من الأرض الصالحة لزراعة القطن^(٢٧) .

أما عن حكومة البرازيل فقد أبدت اعتراضها على فكرة عقد مؤتمر دولي لتنظيم تجارة القطن الدولية والعمل على تشبيط أسعاره ، لكن لم يستمر اعتراضها طويلاً ، إذ سرعان ما عدلت عن موقفها لوقعها تحت تأثير الولايات المتحدة الأمريكية - بحكم وضع الولايات المتحدة المتميز في الأمريكيةتين - التي دعت إلى عقد مؤتمر للقطن في واشنطن ، وتبنت الاقتراح الخاص بتحديد مساحة الأراضي التي تزرعه في البلاد المنتجة له^(٢٨) . ولما كانت ألمانيا من الدول التي توقفت عن شراء الأقطان الأمريكية مع قيود الحرب العالمية الثانية ، واعتمدت على شراء الأقطان المصرية ، فإنها طلبت من الحكومة المصرية ألا توافق على فكرة تحديد المساحة المنزرعة قطناً ، حتى تستطيع شراء الكميات التي تحتاجها من القطن المصري^(٢٩) .

وتقديرًا للجهود التي بذلتها وزارة الخارجية في الدعاية للقطن المصري في الخارج ، تقدمت اللجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها عن مشروع الميزانية

للسنة المالية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ باقتراح يتضمن تشكيل لجنة مشتركة للتجارة الخارجية يصدر بها قرار من مجلس الوزراء ويكون مقرها وزارة الخارجية ، وتمثل فيها وزارات الخارجية ، والتجارة والصناعة ، والمالية ، والزراعة ، على أن تكون مهمة هذه اللجنة وضع السياسة العامة للتجارة الخارجية وفقاً لما تقتضيه جميع المصالح المصرية ، وتقوم وزارة الخارجية بتنفيذ هذه السياسة ، ووافق مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ٢٨ يوليو عام ١٩٣٨ على تشكيل هذه اللجنة ، كما وافق مجلس الوزراء عليها في ٨ يناير عام ١٩٣٩ بناء على مذكرة رفعتها إليه وزارة الخارجية^(٣٠) .

وبدأت لجنة التجارة الخارجية أعمالها بإرسال البعثات المصرية للترويج للقطن المصري في الأسواق الخارجية ، وتعريف هذه الأسواق بأنواعه المختلفة ، وما استنبطته وزارة الزراعة من هذه الأنواع ، ومزايا كل منها ، بحيث يتيسر لراغبى شراء القطن المصرى معرفة كل شيء يتعلق به ، وبالتالي يتم شراء القطن على أساس فنية ، مما يتاح للحكومة المصرية معرفة الأنواع التى يزداد الإقبال عليها للتوسيع فى زراعتها^(٣١) .

وكان الغرض من هذه البعثات تحقيق هدفين :

- أ- زيادة تصريف القطن المصرى بعقد صفقات تجارية فى الأسواق الخارجية .
- ب- دراسة الأسواق الخارجية من كافة النواحي والإلام بظروفها واحتمالات تصريف القطن المصرى فيها كمقدمة لوضع سياسة دائمة للدعاية للقطن المصرى فى هذه الأسواق^(٣٢) .

وقد اشتركت وزارة الخارجية وممثلوها فى الخارج مع هذه البعثات فى المباحثات الخاصة بتصرف القطن المصرى في الأسواق الخارجية ، لأن وزارة الخارجية بحكم ما يتجمع لديها من معلومات وملابسات سياسية تستطيع أن تدلل برأيها فى تلك المباحثات التى يترتب عليها عقد صفقات لبيع القطن المصرى مع

الحكومات الأجنبية ، علاوة على أنها على دراية تامة بمركز هذه الحكومات السياسي والاقتصادي ، ومن ثم كان على وزارة المالية أن تقوم من تلقاء نفسها بإبلاغ وزارة الخارجية عند القيام بعقد هذه الصفقات ، إذ قد يحتاج الأمر إلى تدخل بعثات التمثيل المصري إذا ما ظهرت عقبات في سبيل تنفيذها^(٣٣) .

وقدم ممثلو الخارجية المصرية لأعضاء هذه البعثات كافة المساعدات خلال زيارتهم للعواصم الأجنبية للدعائية للقطن المصري ، فتشير إحدى وثائق وزارة الخارجية إلى أن المفوضية المصرية في واشنطن بذلك مساعيها مع السلطات المختصة في الولايات المتحدة الأمريكية للسماح بدخول البعثة المصرية لترويج القطن في منطقة النفوذ الأمريكي في أوروبا الوسطى ، كما قامت بالدور نفسه المفوضية المصرية في باريس فيما يختص بمنطقة النفوذ الفرنسي في أوروبا^(٣٤) .

وفي الواقع إذا كانت الدعاية للقطن المصري في الخارج في الظروف العادية أمر واجب لتوطيد سمعته ، وإبراز صفاته في مناطق استهلاكه ، وفتح أسواق جديدة لتصريفه ، فإن الدعاية له كانت أوجب في ظل الظروف التي مرت بها تجارة مصر الخارجية إبان الحرب العالمية الثانية ، بسبب ما ترتب على هذه الحرب من انقطاع الصلات التجارية ، وتغيير نظم المعاملة والمبادلة ، وقيام مختلف القيود والصعوبات في سبيل عودة الحياة الاقتصادية إلى سابق عهدها ، كما أخذت الدول المنتجة للقطن تتسابق فيما بينها لفتح أسواق جديدة لأقطانها ، ولذا فإن مصر كانت تخشى من التقصير في الدعاية ، فتعطى للدول الأخرى فرصة الكسب على حساب الأقطان المصرية ، وبخاصة أنها نجحت أثناء الحرب في استنباط أصناف جديدة من القطن تفوقت في مزاياها على الأصناف القديمة التي انقرضت ، وكان على الحكومة المصرية أن تقوم بعمل الدعاية الالزمة لهذه الأصناف لكي يعرف العملاء مزاياها^(٣٥) .

وكشفت الحكومة المصرية ببعثاتها للدعائية للقطن المصري في الخارج ، وركزت هذه البعثات جهودها في الولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان ، والصين

والهند ، وشرق أوروبا ، وغرب أوروبا ، فالأخيرة كانت حتى الحرب العالمية الثانية من أكبر عملاء مصر بالنسبة لاستيراد القطن المصري . وعلى الرغم من أن دول أوروبا الغربية كانت تتمتع بمركز عالمي في صناعة وتجارة الأقمشة القطنية ، إلا أن مراكزها ضعف عقب الحرب العالمية الثانية للأسباب التالية :

١- تخريب مصانع هذه الدول إبان الحرب .

٢- ظهور النزعات الوطنية في بعض الدول الأقل تقدماً اقتصادياً في إفريقيا وأسيا وأمريكا الجنوبية ، نتج عنها بعث صناعي وبخاصة صناعة الغزل والنسيج ، مما دفع هذه الدول إلى فرض قيود جمركية لحماية صناعتها الناشئة ، مما أثر على صناعة الغزل والنسيج في دول أوروبا الغربية ، وبالتالي ضعفت قدرتها على استيعاب كمياتها التقليدية من الأقطان المصرية^(٣٤) . ومن ثم كان علىبعثات المصرية أن تنشط دعايتها في هذه الدول وغيرها من أجل أن تستعيد هذه الدول مكانتها الصناعية مرة ثانية عن طريق الاعتماد على القطن المصري المتميز الذي يجعل صناعتها راقية .

وهكذا لم تتدخر الخارجية المصرية وممثلوها في الخارج جهداً في الدعوة للقطن المصري في الأسواق الخارجية ، وإقناع كثير من الدول الأجنبية بضرورة الاعتماد على القطن المصري لما يتمتع به من مزايا ، وكذلك الاتصال بالجهات الحكومية وغير الحكومية من أجل عقد صفقات شرائه .

ثالثاً : تذليل العقبات أمام استيراد القطن المصري

كان من مهام القنصليات والمفوضيات المصرية في الخارج كتابة تقارير دورية عن حالة القطن وتجارته في المراكز المهمة لتجارته وصناعته في ليفربول ، ومانشستر ببريطانيا ، وكوبنهاغن ، ونيويورك الولايات المتحدة الأمريكية ، وإرسال هذه التقارير إلى وزارة المالية لمساعدتها في متابعة حركة سوق القطن في البلدان المختلفة ، وتتضمن هذه التقارير إحصائيات عن محصول القطن وأسعاره والمستهلك منه^(٣٧) .

وcameت الخارجية المصرية وممثلوها لدى الدول الأجنبية بإزالة القيود المفروضة على استيراد القطن المصري في الأسواق الخارجية ، وكان من بين هذه القيود فرض بعض الدول المستوردة الضرائب عليه . فقد أولى ممثلو الخارجية المصرية هذه المسألة اهتماماً خاصاً ، فعندما قameت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض ضريبة على القطن المصري طويلاً التيلة ، خاض وزير مصر المفوض بواسنطون مباحثات طويلة مع كافة الجهات الحكومية هناك لرفع هذه الضريبة ، وأشار في حديثه مع وزير الخارجية الأمريكية أن مصر عندما تطلب هذا الطلب إنما تطلب حقاً عادلاً ، بسبب الفارق الكبير بين قوة الدولتين من الناحية المالية ، كما أن القطن الأمريكي ليس المحصول الرئيسي لثروتها ، في حين أنه يمثل العمود الفقري في الاقتصاد المصري^(٣٨) .

ومن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الدول المنتجة للقطن ، وبخاصة الولايات الجنوبية منها التي تتشابه في تربتها ومناخها بتربة ومناخ مصر . وتدل إحصاءات عام ١٩٣٨ بأنها أنتجت حوالي ١٢ مليون بالة من القطن ، وهو مقدار قليل إذا ما قورن بمحصول عام ١٩٣٧ الذي بلغ نحو ١٨ مليون بالة ، و تعرضت أسعار القطن في عام ١٩٣٨ إلى الهبوط . ونتيجة لتأثير أسعار القطن المصري بذلك الهبوط ، قام وزير مصر المفوض في واشنطن بإجراء العديد من المباحثات مع الخبراء المستغلين بتجارة القطن وصناعته لمعرفة الأسباب التي أدت إلى هبوط سعر القطن المصري والذي أرجعه إلى عدة أمور :

- ١- عدم استقرار الحالة السياسية في أوروبا لأن المناخ السياسي كان مفعماً بسحب الحرب العالمية الثانية ، مما جعل الإقبال على شراء القطن محدوداً .
- ٢- أن هبوط أسعار القطن الأمريكي قد أثر بلا شك على أسعار القطن المصري ، وذلك بسبب زيادة المخزون من الأقطان الأمريكية الذي بلغ نحو ٢٥ مليون بالة .

٣- ظهور دول جديدة مصدّرة للقطن مثل البرازيل وأوغندا التي تضاعف إنتاجهما ما بين ست وثمانى مرات .

٤- قيام الحكومة المصرية بفرض عدد من القيود على البيع بالأجل ، مما أدى إلى ضعف الطلب على القطن المصري وبالتالي هبوط أسعاره^(٣٩) .

والجدول التالي يوضح كمية وقيمة الأقطان الخام المصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية من عام ١٩٣٤ إلى عام ١٩٣٨ :

السنة	الكمية بالقنتار	القيمة بالجنيه
١٩٣٤	٣٥٨٤٣٠	١٠٨٦٧٧٠
١٩٣٥	٢٧٠٦٣٨	٩١٠٤٩٤
١٩٣٦	٢٦١١١٥	٩٧١٣٦١
١٩٣٧	٢٥٧٧٤٩	٩٩٤٦٦٠
١٩٣٨	١٦٥٥٤٤	(٤٠) ٥٢٣١٩٠

ويتبين من ذلك الجدول أن ما استوردته الولايات المتحدة الأمريكية من القطن المصري خلال الفترة من عام ١٩٣٤ إلى عام ١٩٣٨ كان يتناقص باستمرار ، ويبدو أن السبب الرئيسي ربما يعود إلى الضريبة التي فرضت على القطن المصري ، وزيادة المخزون من القطن في الولايات المتحدة الأمريكية ، علاوة على أن مصانع إطارات السيارات استبعدت القطن واستخدمت مواد كيماوية صناعية حريرية أطلق عليها اسم Rayon ، حيث أثبتت التجارب صلاحتها ومتانتها في الحمل الثقيل والمسافات الشاسعة ، وكذلك قيام الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة الأمريكية بزراعة نوع من القطن طويل التيلة يسمى بما Pima يتعادل في صفاتيه ومتانته مع القطن المصري^(٤١) .

وقد بذل وزير مصر المفوض في واشنطن مساعيه مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لإلغاء الرسوم المفروضة على القطن المصري من نوع طويل التيلة ، على أمل أن تنجح في إقناع الكونجرس بالموافقة على ذلك ، ولكن هذه المحاولة فشلت

بسبب ازدياد نفوذ ممثل الولايات الجنوبية المنتجة للقطن في الكونجرس ، كما أنه لم يسبق لدولة في مفاوضاتها التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية أن توصلت إلى تخفيض الرسوم الجمركية على صادراتها إليها إلى أكثر من النصف . وبعد أن بين المفوض المصري للحكومة الأمريكية أن عدم قدرة مصر على بيع القطن في الولايات المتحدة الأمريكية يقلل من مقدرتها على الشراء منها ، وهذا ليس من مصلحة الطرفين ، قررت الحكومة الأمريكية تخفيض الرسوم على القطن المصري إلى النصف^(٤٢) . الأمر الذي أدى إلى زيادة صادرات مصر من القطن إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، كما هو واضح من الجدول التالي :

السنة	الكمية بالقنتار	القيمة بالجنيه
١٩٣٩	٢٧٩٧٢	٨٥٦٦٦٤
١٩٤٠	٣٢٠١٦٤	١٢٣٧٦١٠
١٩٤١	٦٠٨٧٧٠	٢٣٧٩٦٢٠
١٩٤٢	٧٣٧٠٩٣	(٤٢) ٣٦٥٠٩٢٨

وبذلك يتبيّن أن صادرات مصر من القطن إلى الولايات المتحدة الأمريكية كانت في ازدياد مستمر من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٢ ، حيث بلغ ما صدرته في عام ١٩٤٢ نحو ٧٣٧٠٩٣ قنطاراً بـ مبلغ ٣٦٥٠٩٢٨ جنيهاً ، وبعد هذا المبلغ أكبر إيراد حققته الصادرات المصرية في تجارة القطن مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٣٤ . ويعود هذا الازدياد في الكمية والقيمة إلى جهود الدبلوماسية المصرية في تخفيض الرسوم الجمركية التي فرضت على القطن المصري ، وقيام الولايات المتحدة الأمريكية باستيراد كميات كبيرة منه لاستخدامها في الصناعات الحربية خلال الحرب العالمية الثانية ، بالإضافة إلى إقادها على استعمال القطن في مرافق جديدة مثل رصف الطرق ، وذلك باستخدام القماش المنسوج من القطن كبطانة بين القطران والتراب ، مما يكسب الطرق متانة وتظل سليمة لمدة طويلة^(٤٤) .

ونجحت المفوضية المصرية بواشنطن في تسهيل شحن ٢٦٧٥٠٠ قنطара من القطن كانت البيوت التجارية الأمريكية قامت بشرائها من مصر؛ ووُجدت صعوبة كبيرة في شحنتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية بسبب اشغال السفن الأمريكية بشحن الأسلحة والذخيرة، فتدخل وزير مصر المفوض في واشنطن؛ وأجرى مباحثات مع الأميرال «لاند» - رئيس اللجنة البحرية الأمريكية - لتسهيل شحن هذه الصفة، ونجح في مسعاه عندما قامت السفن البريطانية التي كانت تقف في ميناء الإسكندرية بنقل القطن إلى الولايات المتحدة الأمريكية^(٤٥).

وسرت الخارجية المصرية مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لإضافة قطن السكلاريدس إلى أنواع الأقطان المصرية الطويلة التيلة التي تستوردها الولايات المتحدة الأمريكية؛ بعد أن قررت من قبل إيقاف استيراد الأقطان المصرية من هذا النوع، والاكتفاء باستيراد أنواع جيزة ٧، وسخا، وكرنك، وملكي^(٤٦). كما بذلك وزير مصر المفوض في واشنطن مساعيه مع سفير الأرجنتين في واشنطن - نظراً للعدم وجود تمثيل سياسي لمصر في الأرجنتين آنذاك - لإلغاء القيود التي فرضتها الأرجنتين على استيراد القطن المصري، مما مكن أصحاب الصناعات القطنية بها إلى استيراد نحو عشرة آلاف بالة من القطن المصري^(٤٧).

وهكذا نجح وزير مصر المفوض في واشنطن في تنشيط الصادرات المصرية من القطن إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بإزالة القيود التي كانت مفروضة على تصدير القطن المصري إليها، بعد أن أقنع المسؤولين هناك بعدم رواج منتجاتهم في الأسواق المصرية إذا لم يقبلوا على شراء القطن المصري لتوفير الدولارات التي تساعد مصر على سداد أثمان المشتريات الأمريكية.

وبدا دور الخارجية المصرية جلياً على أثر عقد الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية بيرو في أغسطس عام ١٩٤٢، وأخذت تبحث مع وزارتي المالية والتجارة والصناعة الآثار التي نتجت عن هذا الاتفاق على تصدير

القطن المصري إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ إن الأخيرة عقدت هذا الاتفاق تمشياً مع سياسة حسن الجوار مع دول أمريكا اللاتينية ، وكذلك حتى لا تتسرب منتجات هذه الدول إلى دول المحور ، وكان خوف الحكومة المصرية من هذا الاتفاق نابع من قيام الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة الحصة التي تستوردها من الأقطان الخاصة بجمهورية بيرو ، مما يؤثر على الكمية التي تستوردها من الأقطان المصرية^(٤٨) .

وقد أبلغت وزارة الخارجية المصرية وزير مصر المفوض في واشنطن أن يبذل قصارى جهده مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حتى لا تتخذ من الإجراءات ما يؤثر على الحصة التي تستوردها من الأقطان المصرية ، وكانت الخارجية المصرية ترى في مباحثاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المسألة - بغض النظر عن نجاحها أو فشلها - اعتراف من جانب الحكومة المصرية بالأضرار التي لحقت بها بسبب هذا الاتفاق وأنه يمكن اتخاذ هذا الاعتراف «سندًا عندما يحين الوقت المناسب لاتخاذ خطوات إيجابية مجدية في هذا الصدد»^(٤٩) .

وحذرت المفوضية المصرية بواشنطن الحكومة المصرية من قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالتوسيع في زراعة الأقطان طويلة التيلة ؛ واستنباط أنواع من القطن تعادل الأقطان المستوردة في صفاتها بل وقد تتميز عنها لتفى بمقتضيات الصناعة المحلية ، ولذلك رأت المفوضية المصرية أن الوسيلة الفعالة لمواجهة هذه السياسة تمثل في الدعاية التي تعتمد على أسس فنية ، حيث يقوم مصريون فنيون على دراية كاملة بسمكيات الأقطان المصرية بزيارة مصانع القطن في الولايات المتحدة الأمريكية ليتعرفوا على وجهات نظر أصحابها في الأقطان المصرية ، «وليبينوا لهم ما يجب تبيانه من تفصيلات عن أقطاننا وليسفيدوا بخبرة هؤلاء الرجال فيما يتخدوه من وسائل لسد نواحي النقص إن كان هناك نقص ، ولتحسين أنواع المصرية من القطن إذا كان هناك مجال للتحسين إلى غير ذلك من النواحي الفنية»^(٥٠) .

وأيدت وزارة المالية ما ذهبت إليه وزارة الخارجية من فائدة الدعاية للأقطان المصرية في الأسواق الأمريكية ، بشرط أن يصاحبها سعي جاد لدى الغزاليين الأمريكيين لرفع قيود الحصص التي فرضت على الأقطان طويلة التillaة^(٥١) .

وظلت وزارة الخارجية المصرية تواصل مساعيها لتسويق القطن المصري ، فعندما قامت الحكومة الهندية بزيادة الرسوم الجمركية على صادرات القطن المصري ، أرسلت الوزارة لها مذكرة عن طريق السفارة البريطانية بالقاهرة ، تطالب فيها بتخفيض هذه الرسوم لأن زیادتها تضر بمصلحة مصر والهند معاً ، مبينةً أن أي انخفاض في الكمية التي تستوردها الهند من الأقطان المصرية يتربّ عليه بالضرورة انخفاض في الكمية التي تستوردها مصر من الأقمشة القطنية الهندية^(٥٢) . كما أرسلت الخارجية المصرية برقيّة إلى الحكومة الإيطالية عن طريق السفارة المصرية في روما ، تحذرها فيها بأن فرض ضريبة على القطن المصري يتربّ عليه نتائج وخيمة على ما تصدره المصانع الإيطالية من أقمشة وغيرها إلى الأسواق المصرية ، فتفرض عليها الضرائب مما يسىء إلى العلاقات التجارية بين البلدين^(٥٣) .

أما بالنسبة لألمانيا ، فإنه عندما أصدرت الحكومة الألمانية في ٢٤ مارس عام ١٩٣٤ قانوناً لتنظيم استيراد المواد الخام ومنها القطن ، بسبب وجود كميات كبيرة من القطن الأمريكي بها ، مما أثر على استيرادها للقطن المصري ، اعترضت المفوضية المصرية ببرلين على هذا القانون لأن فيه ضرراً بالقطن المصري وفائدة للقطن الأمريكي ، وبخاصة إذا ما احتاجت المغازل الألمانية إلى القطن المصري ، ومن ثم تراجعت الحكومة الألمانية عن قرارها ، وأعلنت أنه ليس لديها مانع من شراء القطن المصري ما دامت هناك ضرورة لذلك^(٥٤) .

ولم يقتصر دور الخارجية المصرية وممثليها في الخارج على مجرد تخفيض الرسوم الجمركية التي فرضتها الدول الأجنبية على القطن المصري ، بل نجدها تطالب الحكومة المصرية بتخفيض الضرائب على صادرات بعض الدول التي تستورد كميات كبيرة من القطن المصري ، لحفظها على العلاقات التجارية مع هذه

الدول باعتبارها سوقاً كبيرةً لتصريفه . فتشير إحدى وثائق وزارة الخارجية إلى أن المفوضية المصرية في طوكيو كتبت تقريراً إلى وزارة الخارجية المصريةأوضحت فيه استياء الحكومة اليابانية من قيام الحكومة المصرية بفرض ضريبة إضافية مقدارها ٤٠٪ على الصادرات اليابانية إلى مصر . وكان مبعث خوف وزير مصر المفوض أن يؤدي ذلك إلى التأثير على العلاقات التجارية بين البلدين ، وبخاصة أن اليابان من أكبر الدول التي تستورد كميات كبيرة من القطن المصري^(٥٥) .

ورأت المفوضية المصرية في اليابان أنبقاء هذه الضريبة تضر بمصلحة مصر ، إذ يترتب عليها إدراك اليابانيين أن هدف مصر الإضرار بمصالحهم ، في الوقت الذي تطورت فيه الصناعات القطنية باليابان ، وازداد نفوذها في شرق آسيا ، مما جعلها سوقاً متميزة للأقطان المصرية ، ولذلك طالبت المفوضية المصرية بتحفيض الضريبة إلى النصف كدليل على حسن النية من جانب الحكومة المصرية ، وإنقاذ اليابان بأن مصر تعمل على حماية المصانع اليابانية ما دام ذلك لا يتعارض مع مصلحة الصناعة الوطنية^(٥٦) . واستجابت الحكومة المصرية لطلب المفوضية ، وقررت تحفيض الضريبة التي فرضت على واردات مصر من اليابان^(٥٧) .

وحينما طلبت القنصلية المصرية في تشيكيو سلوفاكيا من الحكومة المصرية النظر في العرض الذي قدمته مصانع أحذية باتا بشراء عشرة آلاف بالة من القطن المصري سنوياً مقابل أن تقدم الحكومة المصرية بعض التسهيلات الجمركية على دخول الأحذية الكاوتشوك إلى مصر ، وافقت الحكومة على تعديل هذه الرسوم ما لم يتعارض ذلك مع مصلحة الصناعة الوطنية^(٥٨) .

واهتمت الخارجية المصرية وممثلوها في الخارج بعرض شكاوى الغزلان الأجانب المستوردين للقطن المصري على الحكومة المصرية لاتخاذ الإجراءات الكافية باستبعاد أسباب الشكوى ؛ والتي تمثل في خلط القطن المصري ببعض الأقطان الرديئة ، وهبوط درجة بعض أنواعه ، وتحفيض تكاليف إنتاجه^(٥٩) ، ووجود

بعض المواد الغريبة في باليات القطن المصري بسبب وضع البالات في الموانى على أرض رملية رطبة ، مما يعرضها في نفس الوقت للرياح ورذاذ الأمواج^(٦٠) .

وبناءً على ذلك أصدرت الحكومة المصرية القوانين التي تزيل شكوى الغزاليين مثل قانون خلط القطن ؛ الذي وضع لمنع الخلط في الموانى المصرية ، ويقضى بمعاقبة كل من غش القطن بالغرامة خمسة جنيهات أو حبسه أسبوعاً ومصادرة القطن المخلوط والاستيلاء على ربع قيمته ، كما قررت الحكومة استخدام أكياس مصنوعة من القطن لتعبئته القطن بدلاً من أكياس الجوت ، حتى لا تدخل مواد غريبة إليه ، وللحفاظ على قيمته وسمعته^(٦١) .

أما عن تحفيض تكاليف إنتاج القطن المصري بالنسبة للمشترين ، فقد رأت الخارجية المصرية أن زيادة الاستهلاك من القطن المصري في الأسواق الخارجية والقضاء على مزاحمة القطن الأمريكي وغيره من الأقطان له ، يتوقف على إتاحة الحكومة للغزاليين شراء القطن المصري بأسعار معقولة ، ومن ثم حددت الخارجية الوسائل التي تمكن الحكومة من تحقيق هذا الغرض ، وتمثل في التقليل من الوسطاء بقدر الإمكان ، وتحفيض أسعار النقل والتخزين ، وإنشاء اتحاد لمنتجي القطن في مصر ، يقوم بإرسال مندوبي عنهم لبيع أقطانهم بأسعار معتدلة ، الأمر الذي يؤدي إلى تصريف كمية كبيرة من القطن المصري^(٦٢) .

رابعاً : تنمية صادرات القطن بين مصر والدول الأجنبية

وضعت الخارجية المصرية وممثلوها في الخارج نصب أعينهم العمل على توسيع دعائم السياسة التجارية الخارجية لمصر ، وضرورة الأخذ بجميع الطرق التي تؤدي إلى نشر الدعاية عن ثروة مصر الزراعية وبخاصة محصول القطن ، وإفساح المجال لترويجه ، وتنبيه المستوردين الأجانب إلى ما يجهلونه من أنواعه ، فقد وجدت الخارجية المصرية أن هناك بعض الدول الأجنبية تستورد كمية معينة من القطن المصري لا تلائم مع قدرة معامل النسيج بها . وقد أثمرت جهود الخارجية

المصرية في إعلان هذه الدول عن استعدادها لاستخدام القطن المصري بدلاً من الأقطان الأخرى، وذلك بعد أن تعرفت على مميزات القطن المصري.

وفضلاً عن ذلك فقد أقنعت الخارجية المصرية وممثلوها في الخارج الكثير من الدول الأجنبية بشراء كميات من القطن المصري، وزيادة استهلاكها منه كما لجأت إلى إقناع الحكومة المصرية إلى أهمية مقايضة القطن المصري بمنتجات الدول الأجنبية، وتحسين الميزان التجاري* لمصر مع هذه الدول، وأدت هذه السياسة ثمارها مع كثير من الدول مثل: فرنسا، وإيطاليا، وتشيكوسلوفاكيا، وأسبانيا، وبولندا، والسويد، وبلجيكا، والمجر، ورومانيا، والاتحاد السوفيتي.

ففي فرنسا نشطت السفارة المصرية بباريس نشاطاً ملحوظاً من أجل تنشيط حركة التجارة بين مصر وفرنسا، وزيادة تصدير القطن إليها كما هو واضح من الجدول التالي**:

السنة	المصرية عامة بالجنيه	قيمة الصادرات المصرية إلى فرنسا بالجنيه	كمية الصادرات المصرية من القطن المصري إلى فرنسا	كمية الصادرات المصرية من القطن المصري إلى فرنسا	قيمة القطن المصري المصدر
١٩٣٦	٢٥٠١٩٥٦١	٣٢٩٨٢٤٣	٧٠٧٩٧٠٢	٩٩٢٣٤٧	٣١٤١٦٤٧
١٩٣٧	٢٩٠٠٢٣٦١	٤٢٤٤٤١٧	٨٩٠٠٧٦	١٢٢٩٧٥٠	٣٩٨٠٨٩٥
١٩٣٨	٢١١٨٩٥٤٤	٢٤٧٦٤٨٥	٧٩٣٦٦٧٥	٨١٨٨٨٤	٢١٥٧٧٨١
١٩٣٩	-	٣٧٥١٨٨٧	-	١٢٠٩١٦٢	٣٣٢٧٠٠١

ويتبين من ذلك الجدول أن قيمة ما كان يصدر إلى فرنسا من القطن المصري كانت تتراوح ما بين ٧٥٪ إلى ٩٥٪ من القيمة الإجمالية لل الصادرات المصرية إليها، كما أن نسبة مشتريات فرنسا من القطن المصري سنوياً إلى صادرات مصر الإجمالية من القطن كانت في السنوات السابقة لقيام الحرب العالمية الثانية على النحو التالي:

- ١٤,٠١٪ من حيث الكمية ، ١٢,٥٥٪ من حيث القيمة في عام ١٩٣٦ .
- ١٣,٨٢٪ من حيث الكمية ، ١٣,٧٢٪ من حيث القيمة في عام ١٩٣٧ .
- ١٠,٣١٪ من حيث الكمية ، ١٠,١٨٪ من حيث القيمة في عام ١٩٣٨ .

ولم يلبث أن احتل القطن المصري أهم بنود الصادرات المصرية إلى فرنسا ، وكان الميزان التجاري بين البلدين دائمًا في صالح مصر ، فقد بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى فرنسا عام ١٩٤٠ نحو ٤٣٥٣١٨٨ جنيهًا مصريًّا ، بينما بلغت قيمة الواردات المصرية من فرنسا نحو ١٢٦٦٠٦٢ جنيهًا مصريًّا ، وبلغت قيمة القطن المصري المصدر إلى فرنسا في نفس العام نحو ٣٤٨٥٩٤٨ جنيهًا مصريًّا ، ويرجع ذلك للدعاية الواسعة للقطن المصري في فرنسا^(٦٣) .

وفى إيطاليا قام فنصل مصر العام فى ميلان بزيارة مصانع الغزل والنسيج فى هذه المدينة للدعاية للقطن المصري ، ولاحظ أن أصحاب المصانع لديهم رغبة كبيرة فى طلب القطن المصري وبخاصة الأصناف الممتازة منه ، بسبب زيادة الإقبال على المنتوجات الإيطالية المصنوعة من القطن المصري ، كما أن هناك عاملاً آخر حمل المصانع الإيطالية على شراء القطن المصري ، يتمثل فى قرب إيطاليا من مصر ، وسهولة المواصلات بينهما^(٦٤) . والجدول التالى يبين قيمة صادرات مصر من القطن إلى إيطاليا .

كمية القطن المصري المصدر إلى إيطاليا بالقنتار	قيمة القطن المصري المصدر إلى إيطاليا	جملة الصادرات المصرية إلى إيطاليا بالجنيه المصري	السنة
٦٥٠٢٠٧	٢١٨٧٥٥٨	٢٣٩١٥٤١	١٩٣٧
٥٨٢٢١٢	١٥٧٤٥١	١٧٤٤٦٩٣	١٩٣٨
٤٧٥٧٠	١٣١٩٣٨٤	١٧١٥٣٨٨	١٩٣٩
٢٦٥٠٣٠	١٠٢٦٤٧١	١١٤٦٦٤	١٩٤٠

ويبدو من ذلك الجدول أن قيمة صادرات مصر من القطن إلى إيطاليا كانت تزيد على ٩٠٪ من قيمة صادراتها الإجمالية إلى إيطاليا ، أي أن القطن كان من أهم الصادرات المصرية إليها ، لكن صادرات مصر من القطن إلى إيطاليا أخذت في الانخفاض في الكمية والقيمة تدريجياً منذ عام ١٩٣٧ ، بعد أن كانت تحتل المرتبة الرابعة بين الدول المستوردة للقطن المصري بعد بريطانيا وفرنسا وألمانيا ، ويبدو أن سبب ذلك يعود إلى حظر الحكومة المصرية التعامل مع دول المحور ، وأنها كانت تخشى من فتح باب التصدير على مصراعيه لإيطاليا فيتسرب القطن المصري إلى ألمانيا بطريق غير مباشر ، كما أن مركز مصر كحليف لبريطانيا لا يسمح لها بأن تصدر أكثر من متوسط ما كانت تصدره للدول الأجنبية في السنوات السابقة للحرب العالمية الثانية^(٦٥) .

أما عن العلاقات التجارية بين مصر وتشيكوسلوفاكيا ، فقد وجدت الخارجية المصرية وممثلوها في الخارج أن تشيكوسلوفاكيا من أنشط دول أوروبا الصناعية ، وأنها تأتي في المرتبة السادسة بين دول العالم التي تستورد القطن المصري . والجدول التالي يوضح الحركة التجارية بين مصر وتشيكوسلوفاكيا بين عامي ١٩٣٩ - ١٩٣٧ .

قيمة القطن المصدر المصري المصدر إلى تشيكوسلوفاكيا	الصادرات مصر من القطن إلى تشيكوسلوفاكيا	الميزان التجارى	وارادات مصر من تشيكوسلوفاكيا بالجنيه المصري	الصادرات مصر إلى تشيكوسلوفاكيا بالجنيه المصري	السنة
١٢٤٣٥٢٥	٣٤٦٦٩٢	+	٧٢٨٠٩٢	١٢٦٢٩٩٢	١٩٣٧
* ٨٥٩١٢١	٢٩٦٧٦٣	+	٥٧٧١٩١	٩٧٢٥٧٦	١٩٣٨
		-	٣١٣٤٠١	٢٣٤٤٦٣	١٩٣٩

ويتبين من ذلك أن القطن من أهم الصادرات المصرية إلى تشيكوسلوفاكيا ، إذ يمثل أكثر من ٩٠٪ من قيمة الصادرات المصرية إليها ، وأن تشيكوسلوفاكيا تستورد

كميات كبيرة منه لاستهلاكه داخل البلاد ، وتحويله إلى مادة تامة الصنع وتشغيل الأيدي العاملة ، كما يتضح أيضاً أن الميزان التجارى بين البلدين كان فى صالح مصر باستثناء عام ١٩٣٩ الذى أخذ فى الانخفاض وأصبح فى صالح تشيكوسلوفاكيا وذلك بسبب ارتباك الحالة الدولية مع بداية الحرب العالمية الثانية ، وعدم قدرة تشيكوسلوفاكيا على تمويل عمليات شراء القطن نتيجة قلة العملات الأجنبية بها ، مما اضطرها إلى قصر مشترياتها من الأقطان المصرية على صنف واحد وهو القطن الطويل التيلة ، وذلك على الرغم من حاجتها إلى الأقطان المتوسطة والقصيرة التيلة^(٦٦) .

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية نشطت الخارجية المصرية وممثلوها من أجل الاحتفاظ بالسوق القطنية فى تشيكوسلوفاكيا ، وقامت المفوضية المصرية هناك بالاتصال بمصانع الغزل والنسيج لمعرفة مركز القطن المصرى ، واتضح لها أن تشيكوسلوفاكيا تحتاج إلى كمية من القطن تتراوح سنوياً بين خمسين ألف طن إلى مائة ألف طن ، منها ١٨ ألف طن من القطن المصرى ، بينما تستورد بقية الكمية من الاتحاد السوفيتى ، وتركيا ، وباكستان ، والسودان ، والهند ، والبرازيل ، حيث ارتبطت مع بعض هذه الدول بمعاهدات تجارية ، والبعض الآخر فتح لها اعتمادات مالية لشراء الأقطان اللازمة لها^(٦٧) ، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية منحت تشيكوسلوفاكيا قرضاً قدره خمسون مليونا من الجنيهات على أقساط سنوية بفائدة قدرها ٢,٥٪ ، وخصص منه مبلغ ثلاثون مليونا لشراء ما تحتاجه من قطن الولايات المتحدة الأمريكية^(٦٨) .

ونتيجة لتلك الاعتبارات رأت الخارجية المصرية بناء على التقارير التى أرسلتها المفوضية المصرية فى براغ عقد اتفاق تجاري مع تشيكوسلوفاكيا للتنمية العلاقات التجارية بين البلدين ، على أن يشمل هذا الاتفاق وجود رصيد فائض للتغلب على مشكلة تمويل عمليات شراء الأقطان المصرية ، وكذلك تنوع مشتريات تشيكوسلوفاكيا من الأقطان المصرية بحيث تشمل الأقطان المتوسطة

والقصيرة أيضاً ، وأن يتخذ الجنيه المصري أساساً للتعامل بين البلدين في الاتفاق التجارى ، واتفاق الدفع ، وذلك لافتقار تشيكوسلوفاكيا إلى النقد الأجنبي من ناحية ، ولتقوية مركز الجنيه المصري في التعامل الدولي من ناحية أخرى^(٦٩) .

وقد وافقت اللجنة المشتركة للتجارة الخارجية على الدخول في محادثات مع الحكومة التشيكو سلوفاكية بهدف عقد اتفاق تجاري معها^(٧٠) ، بالرغم من تردد الحكومة المصرية في البداية على ذلك ، لأن الإقبال على القطن المصري كان شديداً آنذاك ، ولم تكن الحاجة تدعو إلى فتح اعتمادات لتصريفه ، كما أن فتح اعتمادات لدول أوروبا الشرقية لتمويلها بالقطن المصري في الوقت الذي كان فيه التنافس على أشده بينها وبين دول أوروبا الغربية قد يحمل في ثناياه مساعدة مصر لتلك الدول . ولكن كان من رأي المفوضية المصرية في برن أنه يجب ألا تقيم مصر أي وزن لشعور دول أوروبا الغربية في هذا الميدان ، وذلك بعد أن خذلت مصر في قضيابها القومية^(٧١) ، وبخاصة قضية الاستقلال ، كما أن بريطانيا كانت من أسبق الدول في توطيد علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي ومع يوغسلافيا وبولندا وتشيكو سلوفاكيا عن طريق المعاهدات التجارية والاتفاقيات النقدية^(٧٢) .

ومن ثم حثت الخارجية المصرية الحكومة المصرية على ضرورة عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الأجنبية ، وفتح باب الاعتماد لهذه الدول في مصر ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة العملاء التجاريين الدوليين ، وبالتالي يُشعل المنافسة بين راغبي شراء القطن المصري ، فيرفع من قيمته تمشياً مع قانون العرض والطلب ، وذلك بدلاً من اعتماد مصر في شئونها الاقتصادية على بريطانيا ، وقد كانت الدولة الرئيسية في احتكار الأقطان المصرية ، وتقوم باستغلاله في بعض المناورات السياسية^(٧٣) . لذا وافقت مصر على عقد اتفاق تجاري مع تشيكو سلوفاكيا ، وفتح اعتماد لها ، يمكنها من شراء القطن المصري^(٧٤) .

ومما لا شك فيه أن عقد اتفاق التجارى بين مصر وتشيكو سلوفاكيا ساعد الأخيرة على التغلب على عقبة تمويل شراء الأقطان المصرية ، ومن ثم استطاعت

مصر الاحتفاظ بالسوق التشيكو سلوفاكية ، التي قامت بشراء قطن الكرنك الطويل التيلة ، كما هو واضح من الجدول التالي :

السنة	طويل التيلة	متوسط التيلة	قصير التيلة	الجملة
١٩٣٩/٣٨	٧٧٩٤ بالة	١١٠٠ بالة	١٦٥٠١ بالة	٢٥٣٩٥ بالة
١٩٤٨/٤٧	٢٣٦٢٣ بالة	٣٩٠ بالة	١٩٥٣٣ بالة	٤٣٥٤٦ بالة
١٩٤٩/٤٨	٢٣٦٧٩ بالة	١١٧٠ بالة	٢٣٥٥٩ بالة	٤٨٤٠٨ بالة
١٩٥٠/٤٩	٢٤١٢٣ بالة	١٠٠ بالة	١٧٦٥٥ بالة	٤١٨٧٨ بالة
١٩٥١/٥٠	٣٣٤٦٦ بالة		٤٩٥٩ بالة	٣٨٤٢٥ بالة
١٩٥٢/٥١	٢٧٩٤٣ بالة		٢٠٠ بالة	٢٨١٤٣ بالة (٧٤)

ويتضح من ذلك الجدول زيادة مشتريات تشيكوسلوفاكيا السنوية من القطن المصري ، ولكنها كانت مقصورة على صنف واحد وهو القطن الكرنك الطويل التيلة ، بينما قامت بسد احتياجاتها من الأقطان المتوسطة التيلة والقصيرة التيلة من الاتحاد السوفييتي مقابل استيراده مختلف الصناعات التشيكية . وحين وجدت المفوضية المصرية في تشيكوسلوفاكيا أن هذه الظاهرة مغایرة تماماً للسياسة القطنية التي كانت تسير عليها تشيكوسلوفاكيا في السنوات السابقة للحرب العالمية الثانية ، حيث كانت تشتري من مصر إلى جانب قطن الكرنك الأقطان المصرية المتوسطة والقصيرة التيلة ، فقد تدخلت لدى الحكومة التشيكية لحملها على تنوع مشترياتها من الأقطان المصرية على اختلاف أنواعها (٧٥) .

ووفقاً لنفس المنهج قامت المفوضية المصرية في إسبانيا بمساعيها لتوثيق العلاقات الاقتصادية معها ، والاحتفاظ بالسوق الإسبانية للصادرات المصرية وبخاصة القطن ، وأثمرت هذه المساعي على حصول المفوضية من الحكومة الإسبانية على كشف ببيان الأصناف التي تكون محلأً للتبدل بين الدولتين . وحين

اكتشفت المفوضية المصرية أن السلطات الأسبانية وافقت على عرض قدمته لها الولايات المتحدة الأمريكية يقضي بتوريد القطن إلى المغازل الأسبانية ، في الوقت الذي كان فيه أصحاب المغازل يرغبون في شراء القطن المصري ، ولكن كانت تواجههم صعوبة إجراء مقاومة شاملة تغطي جميع مشترياتهم من القطن^(٧٦) ، أخذت المفوضية المصرية بمدريد تدرس موضوع تصريف القطن المصري إلى إسبانيا مع أحد رجال الأعمال الأسبان على أن يقوم الأخير بدور الوسيط بين المصدرين المصريين من ناحية ، وأصحاب المغازل والسلطات الأسبانية من ناحية أخرى ، وأن يتبعه بسداد ثمن الأقطان المباعة مقابل ضمان بعض المصادر في باريس وبلجيكا^(٧٧) . كما طلبت الحكومة الأسبانية من الحكومة المصرية كمية ضخمة من القطن في عام ١٩٣٩ بلغت نحو ٧٥٠ ألف قنطار ، على أن تتم هذه الصفقة عن طريق المبادلة التجارية ، أي أن الحكومة الأسبانية تسدد ثمن هذه الكمية بضائع من الأصناف التي تستوردها مصر من إسبانيا ، غير أن الحكومة المصرية قابلت الطلب الأسباني بفتور ولم توله العناية التي يستحقها ، كما فعلت بالعرض الذي عرضته ألمانيا لشراء ١٥٠ ألف بالة من القطن^(٧٨) . مما دفع حزب الوفد إلى اتهام الحكومة بأنها تتصرف في تجارة مصر وبخاصة القطن وفقاً لرغبات الحكومة البريطانية وليس لمصلحة مصر ؛ لأنها بوضعها العراقيل أمام كل عرض يقدم إليها لشراء الأقطان المصرية تتكدس كميات كبيرة منها ، فتحصل عليها بريطانيا بأسعار منخفضة ، وبالتالي تُضيّع على القطن المصري فرصته في الارتفاع وارتفاع الأسعار^(٧٩) .

وقد لفتت المفوضية المصرية بمدريد نظر الحكومة المصرية إلى وجود عدد غير قليل من البعثات التجارية في إسبانيا من السويد ، والنرويج ، وبولندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، بهدف عقد اتفاقيات تجارية أو تنظيم عمليات التبادل التجاري معها ، وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إسبانيا عرضاً بشرط خلاة ، مال الأسبان لقبولها ، ويتضمن هذا العرض الأمريكي القيام بإمداد إسبانيا بالأقطان

اللازمة لمصانعها مقابل ٢٥٪ من الثمن نقداً ، ٢٥٪ عن طريق تبادل العحاصلات الأمريكية والأسبانية ، ٥٠٪ من القيمة تبقى في إسبانيا للتغطية مصاريف ونفقات السياح الأمريكيين الذين يزورونها^(٨٠) .

وهكذا أخذت الدول المنتجة للقطن تسعى سعياً حثيثاً إلى اكتساب السوق الأسبانية ، ونجحت بعض هذه الدول في عقد اتفاقات تجارية معها ، مما أدى إلى مساس بالكمية التي تستورد إسبانيا من الأقطان المصرية ، ولذلك اقترحت المفوضية المصرية على الحكومة المصرية ضرورة عقد اتفاق تجاري مع إسبانيا ، للاحتفاظ بنصيب مصر في الأسواق الأسبانية . وحين عرض هذا الاقتراح على لجنة التجارة الخارجية قررت أن تقوم المفوضية المصرية بمدريد بإمداد وزارة الخارجية المصرية بنسخ من الاتفاقيات التجارية التي عقدها إسبانيا مع الدول الأخرى ، وكذلك إعداد مشروع اتفاق بين البلدين ، يحدد الأصناف التي يمكن لإسبانيا توريدها لمصر مقابل الصادرات المصرية . وعلى الرغم من أن وزارة الخارجية الأسبانية أظهرت ارتياحها لعقد هذا الاتفاق ، إلا أن ظروف الحرب العالمية الثانية دفعت الخارجية المصرية إلى تأجيل عقد هذا الاتفاق التجاري^(٨١) .

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية نشطت المفوضية المصرية بمدريد للعمل على ترويج مبادلة القطن المصري بالبضائع الأسبانية ، ودراسة الميزان التجارى بين مصر وإسبانيا ، الذى كان دائماً في صالح مصر ، ففي المدة من يناير إلى ديسمبر عام ١٩٥٢ بلغت صادرات مصر إلى إسبانيا نحو ٧٢٧٧١٣٢ جنيهاً مصررياً ، بينما بلغت واردات مصر من إسبانيا نحو ٨٢٠٢١٧ جنيهاً مصررياً ، أي أن صادرات مصر بلغت أكثر من ثمانية أمثال وارداتها من إسبانيا . وكان القطن أهم ما تستورده إسبانيا من مصر ، إذ بلغت كمية ما استورده في عام ١٩٥٢ نحو ٤١٠٢٥٤ قنطاراً ، بمبلغ ٧٢٧٦٢٥٤ جنيهاً^(٨٢) . ويعنى ذلك أن القطن كان يشكل أكثر من ٩٥٪ من قيمة الصادرات المصرية إلى إسبانيا ، بزيادة في الكمية بنسبة ٩٢٪ ، وفي القيمة بنسبة ٩٦,١٪ عن عام ١٩٤٦ الذي بلغت فيه كمية الصادرات المصرية من القطن إلى

أسبانيا نحو ٣٣٢١٥ قنطراً بملغ ٢٨٠٢٢٨ جنيهاً، وهذه الزيادة الكبيرة في كمية القطن التي استوردها أسبانيا من مصر إن دلت على شيء فإنما تدل على الجهود التي بذلتها الخارجية المصرية وممثلوها في أسبانيا في الدعاية للقطن المصري في الأسواق الأسبانية، ولفت أنظارهم إلى مميزات القطن المصري الذي يستخدم في العديد من الصناعات، مثل صناعة شباك الصيد، وإطارات السيارات، «والباراشوت»، والمنسوجات القطنية الراقية وغيرها.

وقامت الخارجية المصرية أيضاً بإقناع الحكومة المصرية بضرورة تسهيل استيراد المنتجات الأسبانية لمساعدتها على زيادة قدرتها على شراء القطن المصري، لأن إقامة العقبات أمام الواردات الأسبانية يؤدي إلى قيام الحكومة الأسبانية بخفض الكمية التي تستوردها من الأقطان المصرية، كما يدفعها إلى وقف منح رخص استيراده من مصر، والاتجاه إلى أسواق الدول الأخرى المنتجة للقطن والتي تشتري المنتجات الأسبانية.

وابطأاً للسياسة نفسها، فقد لاحظت المفوضية المصرية في بلغاريا أن الميزان التجاري بين مصر وبلغاريا في الفترة من عام ١٩٣٣ إلى عام ١٩٣٨ في صالح بلغاريا؛ وأن العجز بالنسبة لمصر يزداد عاماً بعد عام. والجدول التالي يوضح الكميات التي استوردها بلغاريا من القطن:

السنة	مجموع واردات بلغاريا من القطن بالطن	كمية الأقطان التي استوردها بلغاريا من مصر بالطن	نسبة نصيب القطن المصري إلى مجموع الواردات
١٩٣٤	٧٢٠٦	٢٥٣	% ٣,٦
١٩٣٥	٦٢٨٨	٣٧٣	% ٥,٩
١٩٣٦	٨٢٧٦	٢٢٢	% ٢,٧
١٩٣٧	١٠٣٨٧	٢٩١	% ٢,٨
١٩٣٨	١١٩٧٠	٤٢٨	(٨٢) % ٣,٥

وكما هو واضح زيادة استهلاك بلغاريا من القطن في السنوات الثلاث من عام ١٩٣٦ إلى عام ١٩٣٨ ، في الوقت الذي كان فيه نصيب القطن المصري بالنسبة لمجموع ما استورده بلغاريا من القطن قليلاً جداً ، وعندما أدركت المفوضية المصرية أن كمية ما تستطيع أن تستهلكه بلغاريا من القطن المصري نحو ألف طن ، ولكن هناك صعوبات تعرّض أصحاب المصانع في استيراده ؛ تمثل في تعذر حصولهم على العملة الإسترلينية ، وأن هذه العقبة دفعت بعضهم إلى شراء القطن المصري من دول أخرى مثل ألمانيا ، قامت المفوضية المصرية بمساعيها لدى السلطات البلغارية من أجل تحسين الصادرات المصرية إلى بلغاريا ، وعليه تعهدت السلطات البلغارية بصرف العملة الإسترلينية إلى المستوردين البلغاريين ليتمكنوا من شراء القطن المصري ^(٨٤) .

وكان من رأي المفوضية المصرية أن الحل الوحيد لتنظيم العلاقات التجارية بين مصر وبلغاريا هو إبرام اتفاق تجاري معها ، على أساس أن يتولى البنك الأهلي البلغاري إجراء مقاومة بين مصدري البضائع البلغارية إلى مصر ومستوردي المحاصيل المصرية إلى بلغاريا ، مما يؤدي إلى زيادة الكمية التي تستوردها بلغاريا من الأقطان المصرية ، كما قام وزير الخارجية المصرية بزيارة رسمية إلى بلغاريا في شهر يوليو عام ١٩٣٩ ، وأجرى مباحثات مع الحكومة البلغارية بشأن التبادل التجاري بين الدولتين ، ووعدته بالعمل على زيادة واردات بلغاريا من مصر ^(٨٥) .

أما بالنسبة للسويد ، فإنه من خلال دراسة الحركة التجارية بينها وبين مصر قبل الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها ، تبين أن الميزان التجارى بين البلدين كان باستمرار فى صالح السويد ، وكان القطن من أهم الأصناف التى تصدرها مصر إليها ، كما هو واضح من الجدول التالي :

السنة	واردات مصر من السويد بالجنيه	صادرات مصر للسويد بالجنيه	عجز الميزان التجارى	كمية القطن المصرى المصدر	قيمة القطن المصرى
١٩٣٦	٣٦٧١٤٦	٢٠٩٤٠٦	١٥٧٧٤٠-	٤٧٦٠٠	١٣٥٣٣٧
١٩٣٧	٤٩٤٠٦٥	٢٨٦٣٣٦	٢٠٧٧٥٩-	٧٦٥٥٣	١٩٢٧٨٨
١٩٣٨	٥٣١٢٧	٢٥٣٢٠٢	٢٧٨٠٣٥-	٦٦٨٢٢	١٦١٩٩٨
١٩٣٩	٣٩٤٥٦٦	٣٠١١٠٠	٩٣٤٦٦-	٨٠٦٧٠	* ١٩٠٣٦٠

ويتضح من ذلك الجدول أن العجز في الميزان التجارى قد لازم مصر في علاقاتها التجارية مع السويد قبل الحرب العالمية الثانية ، بسبب استيراد مصر كميات كبيرة من الأخشاب والورق لسد حاجات السوق المحلية . وعلى الرغم من أن القطن كان يمثل أهم بنود الصادرات المصرية إلى السويد ، إذ تراوحت نسبته بين ٦٠ إلى ٧٠٪ من قيمة الصادرات المصرية إليها ، إلا أن السويد كانت لا تعد من أسواق القطن المصري المهمة لأن صناعة النسيج بها تعتمد في الجزء الأكبر على الأقطان قصيرة التيلة ، لذلك فإنها لا تستورد إلا كميات محدودة من القطن المصري بلغت في بعض السنوات نحو ٤,٦٪ من مجموع وارداتها من القطن ؛ ففي عام ١٩٤٦ استوردت السويد ١٨٧٢٩ طناً من القطن وكانت حصة مصر من هذه الكمية نحو ١٢٠٦ من الأطنان ، وكانت هذه النسبة تزيد وتتحفظ تبعاً لانخفاض وزنادة أسعار القطن المصري ^(٨٦) .

وينتلت المفوضية المصرية باستوكهلم جهودها من أجل تعزيز العلاقات التجارية بين مصر والسويد لموازنة الميزان التجارى بين البلدين عن طريق حث الحكومة السويدية على زيادة استيرادها من الأقطان المصرية ، وبقصد ذلك قام وزير مصر المفوض بحملة دعائية واسعة النطاق خلال زياراته إلى معامل الغزل والنسيج بالسويد ، ومكتب رقابة الأسعار - وهو مكتب متخصص بتحديد الأسعار التي يسمح لرجال الصناعة بشراء المواد الأولية على أساسها - كما قام بزيارة مدير المكتب

الأهلى للمشتريات فى السويد^{٨٧}* وركز وزير مصر المفوض فى دعايته على الفوائد التى تعود على أصحاب المصانع من استخدام القطن المصرى ، وأن المغازل السويدية سوف تجد رغبتها فى القطن المصرى عن سائر الأقطان الأخرى لجودته ، وكيف أن الكمية المستخرجة منه أكبر وأفضل من المستخرج من الأقطان الأخرى^{٨٨}.

وأكد وزير مصر المفوض خلال اتصالاته مع وزارة الخارجية السويدية على ضرورة تنشيط المبادلات التجارية بين مصر والسويد ، وذلك عن طريق زيادة كميات القطن التى تستوردها من مصر ، حتى تتمكن الحكومة المصرية من توفير النقد السويدي ، فتتغلب على الصعوبة الناشئة عن قلة هذا النقد ، وبالتالي يساعدها على شراء المنتجات السويدية ، كما أشار وزير مصر المفوض على الحكومة السويدية أنه يمكنها غزل القطن المصرى الذى يزيد على طاقة المصانع السويدية فى بعض البلدان الأخرى مثل إيطاليا وأسبانيا ، وهذا ما تفعله بعض الدول المستوردة للقطن المصرى إذا كانت مغازلها غير كافية لمواجهة الاستهلاك^{٨٩}.

ودعا وزير مصر المفوض الحكومة المصرية إلى ضرورة عقد اتفاق تجاري مع السويد ، وأشار فى مقابلته مع نائب اتحاد غزالي القطن فى السويد إلى أنه فى حالة زيادة السويد مشترياتها من القطن المصرى - وكانت الصادرات السويدية لمصر لا تفوق بشمن القطن - فإنه يمكن أن تشمل الصادرات السويدية الماكينات والألات الخاصة بخزان أسوان التى تعادلت مصر على شرائها ، وكذلك العتاد الحربى الذى يتعجله مصنع بوفورس السويدى^{٩٠}.

ورحبت الخارجية المصرية بدعوة وزير مصر المفوض بعقد اتفاق تجاري مع السويد ، ورأى أن تكون قواعد الاتفاق التجارى الذى عقده السويد مع إيطاليا أساساً للاتفاقات التجارية التى تنوى مصر عقدها مع الدول الأجنبية ؛ وأنه يجب على الحكومة المصرية أن تحدد الأصناف التى تحتاجها ، وكذلك الكميات التى تستطيع استيرادها من هذه الأصناف مقابل الأصناف التى ستتصدرها^{٩١}. وكان تأييد الخارجية المصرية عقد اتفاق تجاري مع السويد نابعاً من كونه يضمن تصريف كميات كبيرة من الأقطان المصرية فى أسواقها ، بالإضافة إلى اهتمام إسرائيل

الشديد بتنظيم وتنمية التبادل التجارى مع السويد لتصريف منتجاتها بعقد اتفاقية تجارية معها ، ومن ثم كان على مصر أن توجه كل جهودها نحو الاهتمام بالأسواق الخارجية بما يحقق مصالح مصر الاقتصادية^(٩١) .

على أية حال فقد أسفرت جهود الخارجية المصرية وممثليها في السويد في الدعاية للقطن المصري عن زيادة الكمية التي استوردها السويد منه ، إذ بلغت جملة الصادرات المصرية إلى السويد في عام ١٩٥٠ نحو ٢٣١٢٦٠٦ جنيهًا مصريًّا ، وكان القطن أهم هذه الصادرات ، إذ بلغت قيمته نحو ١٧٠٣٢٧٥ جنيهًا مصريًّا ، أي بنسبة ٧٣٪ من إجمالي الصادرات المصرية إلى السويد^(٩٢) .

أما عن العلاقات التجارية مع بلجيكا فقد كان القطن في مقدمة الصادرات المصرية إليها ، والجدول التالي يبين الكميات التي استوردها بلجيكا من القطن في عامي ١٩٣٧ - ١٩٣٨ .

البلد المورد	المستورد في عام ١٩٣٧ بالطن	المستورد في عام ١٩٣٨ بالطن
الهند البريطانية	٤٨٣٧٦	٢٩٧٤٧
الولايات المتحدة	٣٩٢١٠	٣٤٤٠٣
الكنغو البلجيكي	٢٦٩٣٥	٣٧٦٧١
البرازيل	٥٦٨٦	٦٠٤٢
مصر	٥١٦٥	٣١٩٢
بيرو	٢١٨١	١٩٤١
إفريقيا الاستوائية	٢٠٧٧	٣٩٩٠
المملكة المتحدة	٦٢٤	٨٩٢
روسيا	٥٠١	١٤٢٥
فرنسا	٤٧٠	٥١٧
الأرجنتين	٥٢٤	٥٥
الجملة	١٣١٦٥٠	١١٩٨٧٥ ^(٩٣)

ويتضح من ذلك الجدول أن مصر كان ترتيبها الخامس بين الدول المصدرة القطن إلى بلجيكا في عام ١٩٣٧ ، وكانت نسبة ما استوردها بلجيكا من القطن المصري حوالي ٣,٩٪ من مجموع القطن الوارد إليها ، بينما بلغت النسبة في عام ١٩٣٨ نحو ٢,٦٪ ، مما يدل على أن واردات بلجيكا من القطن المصري أخذت في الانخفاض ، فقد انخفضت بمقدار ١٨٧٣ طناً في عام ١٩٣٨ عن عام ١٩٣٧ ، في الوقت الذي زادت من وارداتها من قطن الكنغو البلجيكي نحو ١١ ألف طن تقريباً ، أي أن صادرات القطن المصري إلى بلجيكا قليلة جداً بالنسبة للكمية التي تستوردها سنوياً من القطن ، كما أنها لا تتناسب مع أهمية بلجيكا من الناحية الصناعية ، ومن ثم دعت وزارة المالية المصرية في أبريل عام ١٩٣٨ وزارة الخارجية المصرية ببذل الجهد مع السلطات البلجيكية لزيادة تصريف الأقطان المصرية بها^(٩٤).

وبناء على تعليمات وزارة الخارجية قامت المفوضية المصرية ببروكسل بالاتصال بوزارة الخارجية البلجيكية ، وأثمرت هذه الاتصالات عن الوصول إلى اتفاق مع الحكومة البلجيكية على أساس مبادلة القطن المصري بالمنتجات البلجيكية بما فيها الأسلحة ، وذلك بعد أن أعلنت وزارة الحرية والبحرية المصرية عن حاجتها إلى طائرات نفاثة ، ومدفعية متوسطة عيار ١٥٥ مم ، ومدفعية ميدان عيار ١٠٥ مم ، ودبابات^(٩٥) ، مما يؤكد على أن مصر راحت تعدد مصادر الحصول على السلاح للجيش المصري ، بعد أن كانت بريطانيا المحتكر الوحيد لسوق السلاح في مصر.

وتواصلت الجهود مع المجر ، فقد تلقت وزارة الخارجية المصرية من وزير مصر المفوض هناك رسالة أعرب فيها عن تخوفه من فقد مصر بعض الأسواق الخارجية بسبب ما تتبعه بعض الدول من عقد اتفاقيات مقايضة ، وأنه يجب على الحكومة المصرية أن تعدل من سياستها التجارية مع المجر وغيرها من الدول الأوروبية للمحافظة على هذه الأسواق ، واقتراح على الحكومة عقد اتفاق تجاري مع

المجر^(٤٦) . وكان دافعه إلى ذلك قيام حكومة المجر بتعيين وزير مفوض لها في البرازيل ، لتنشيط حركة التبادل التجاري بين البلدين ، على أساس أن تشتري المجر كافة احتياجتها من قطن البرازيل ، مقابل قيام الأخيرة بشراء ما يلزمها من عربات السكك الحديدية ، والآلات الزراعية من المجر ، الأمر الذي يؤدي إلى خسارة مصر سوقاً للقطن^(٤٧) .

وفي الواقع ، فإن المجر كانت تعد سوقاً طيباً للقطن المصري ، إذ بلغ إجمالي ما استورده من القطن في عام ١٩٣٥ نحو ٢٢٦٠٠ طن ، وفي عام ١٩٣٦ نحو ٢٦٣٠٠ طن ، وفي عام ١٩٣٧ نحو ٢٤٠٠٠ طن ، وكانت نصف هذه الكميات تستوردها من الولايات المتحدة الأمريكية ، بينما كانت نسبة واردات المجر من القطن المصري إلى وارداتها الكلية من القطن هي ٢٠,٧٪ في عام ١٩٣٥ ، و١٦,٣٪ في عام ١٩٣٦ ، و١٥,٨٪ في عام ١٩٣٧ ، ولما كانت هذه النسبة أخذة في الانخفاض ، فقد كلفت وزارة الخارجية المصرية وزيرها المفوض ببودابست ببحث أسباب انخفاض واردات المجر من القطن المصري^(٤٨) .

وعلى أثر ذلك قام الوزير المفوض بدراسة حالة الميزان التجارى بين مصر والمجر ، ولاحظ أن تجارة المجر مقيدة بعدة اتفاقيات تجارية مع دول أخرى ، كما أن العملة المجرية تخضع لقوانين خاصة ، إذ يتم استيراد الكثير من البضائع والمنتجات الزراعية بإذن خاص من الحكومة المجرية ، كذلك لا يدفع ثمن البضائع المستوردة نقداً إلا بإذن من البنك الأهلي المجرى ، ومن ثم كان من الصعب إيجاد سوق للمنتجات المصرية في المجر إلا إذا عممت الحكومة المصرية إلى عقد اتفاقية تجارية معها تضمن للصادرات المصرية وبخاصة القطن مكاناً بين واردات المجر^(٤٩) .

وبذل وزير مصر المفوض قصارى جهده مع الخارجية المجرية من أجل تنشيط العلاقات التجارية بين البلدين ، واتهزم فرصة قيام الحكومة المجرية بتحفيض وارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية لكي يقنع وزارة

الخارجية المجرية أن تأخذ مصر الحصة التي كانت تأخذها المجر من القطن الأمريكي ، ووافقت الحكومة المجرية أن تستورد كمية كبيرة من القطن المصري عام ١٩٤٠ تبلغ نحو ١٥٥٨٠٠ قنطار ، أى ما يعادل ثلاثة أمثال ما كانت تستورده من مصر في عام ١٩٣٥ ، كما أصدرت الحكومة المجرية تعليماتها إلى أصحاب المغازل المجرية بزيادة الحصة التي تستورد من القطن المصري^(١٠٠) .

وهكذا أدى نجاح وزير مصر المفوض في عقد صفقة القطن مع الحكومة المجرية إلى تعادل الميزان التجاري بين البلدين ، وذلك بعد وساطة وزارة الخارجية المجرية لدى السلطات المختصة ، لتحقيق مساعي المفوضية المصرية في هذا الصدد ، ولذلك طلبت وزارة الخارجية المصرية من وزيرها هناك أن يبلغ باسم الحكومة المصرية الشكر إلى وزارة الخارجية المجرية على ما بذلت من جهود في زيادة المجر مشترياتها من القطن المصري^(١٠١) .

وفي حقيقة الأمر أن وزير مصر المفوض في المجر لم يترك فرصة تمر إلا حاول استغلالها لزيادة واردات المجر من القطن المصري ، فتشير إحدى وثائق وزارة الخارجية إلى أنه انتهز فرصة قيام الجنرال مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية بالتصريح في مؤتمر صحفي عقده في واشنطن في ٦ أغسطس ١٩٤٧ بأن الحكومة الأمريكية قد ألغت القرض الذي عزمت على منحه للمجر وقدره ٧ ملايين دولار لشراء القطن الأمريكي ، لكي يعرض على الحكومة المجرية شراء كافة احتياجاتها من القطن المصري مقابل شراء مصر عربات السكك الحديدية من المجر^(١٠٢) .

وابطأً للسياسة نفسها شجعت المفوضية المصرية في بوخارست مصانع الغزل والنسيج برومانيا على شراء الأقطان المصرية بعد حملة الدعاية التي قامت بها بين أصحاب هذه المصانع والمهتمين باستيراد القطن ، واطلاعهم على مميزات الأقطان المصرية ، وأدت هذه الحملة ثمارها ، فبعد أن كانت رومانيا لا تستورد شيئاً من الأقطان المصرية أصبحت مصر الأولى في تصدير القطن إليها ، فقد بلغت

حصتها في الوارد الروماني من القطن ٤٨,٦٪ في عام ١٩٣٧ مقابل ٥٩,٥٪ في عام ١٩٣٦، ٧١,٧٪ في عام ١٩٣٥، ثم هبطت صادرات القطن المصري إلى رومانيا في عام ١٩٣٨، بسبب انخفاض مستوى التجارة الخارجية لرومانيا في هذه السنة من ناحية، واتجاه الحكومة الرومانية إلى شراء الأقاطان التركية للاستفادة بالأموال المتجمدة لها في تركيا من ناحية أخرى^(١٠٣).

وأدى انخفاض حصة رومانيا من القطن المصري إلى قيام الحكومة المصرية بتكليف وزير مصر المفوض في بوخارست بالسعى لدى الحكومة الرومانية لإزالة العقبات التي تعرّض تصدير القطن المصري إليها، فأخذ يتفاوض مع الحكومة الرومانية على استيراد كميات من القطن المصري لازمة للاستهلاك الداخلي وللتخزين، وإدخال ٤٢٪ من ثمن البترول ومشتقاته الذي تستورده مصر منها في مجموع الصادرات الرومانية إلى مصر، لتخخص أثمانها لدفع قيمة القطن المصري، ووافقت الحكومة الرومانية على ذلك في ١٨ مارس عام ١٩٣٩^(١٠٤)، مما أدى إلى زيادة الصادرات المصرية من القطن إلى رومانيا، حيث بلغت قيمتها في عام ١٩٣٩ إلى أكثر من مليون جنيه، لكنها هبطت في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في عام ١٩٤٨، مما دعا وزير مصر المفوض الحكومة المصرية إلى ضرورة عقد اتفاق تجاري مع رومانيا، لتنظيم العلاقات التجارية بين البلدين على أساس جديدة من شأنها أن تكفل لمصر سوقاً للقطن كان يستهلك منه كميات كبيرة قبل الحرب العالمية الثانية^(١٠٥).

كما قام وزير مصر المفوض بالاتصال بذوي الشأن في الحكومة الرومانية، للحصول على الإحصاءات والبيانات عن المنتجات الرومانية التي يمكن للحكومة المصرية استيرادها مقابل زيادة رومانيا الكمية التي تستوردها من الأقاطان المصرية، ولكنه واجه صعوبة في الحصول على هذه المعلومات بسبب سيطرة النظام الشيوعي على رومانيا الذي كان يعتبر أتفه البيانات سراً لا يجب إذاعته أو نشره، ولذلك اضطر وزير مصر المفوض إلى الاتصال بوزارة الخارجية الرومانية، وبين للمسئولين

فيها أن من مصلحة رومانيا ومصر تنمية علاقاتهما الاقتصادية ، وبالتالي مكنته من مقابلة سكرتير عام وزارة التجارة والصناعة ، وأدرك من خلال هذه المقابلة أن الاقتصاد الروماني يوجهه الاتحاد السوفيتي ، وأنه يجب على رومانيا أن تحصل على موافقته قبل استيراد أي شيء من الدول الأخرى ، وأنه أكبر عميل لرومانيا ، ويصدر لها كميات كبيرة من القطن ، كما علم أن رومانيا في حاجة إلى كميات من القطن المصري مقابل تصدير بعض المنتجات الرومانية إلى مصر ، ومن هنا رأى وزير مصر المفوض في بوخارست ضرورة عقد اتفاق تجاري مع رومانيا ، لأن السوق الروماني في حاجة إلى القطن المصري لاستخدامه في المصانع الروسية الموجودة على أرضها^(١٠٦) .

ولذا ما انتقلنا إلى الاتحاد السوفيتي نجد أن ممثلي الخارجية المصرية قد اهتموا بتنشيط العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي ، وبخاصة بعد انخفاض الكمية التي استوردها من القطن المصري خلال عقد الثلاثينيات ، كما يبدو من الجدول التالي :

القيمة بالجنيه المصري	الكمية المصدرة من القطن المصري إلى الاتحاد السوفيتي - بالقنتار	السنة
١٦٣٥٠٠٠	٥٨٥٠٠٠	١٩٣١
١٢١٠٠٠	٢٢٠٠٠	١٩٣٢
—	—	١٩٣٣
—	—	١٩٣٤
—	—	١٩٣٥
(١٠٧) ٢٩٥٨	٨٨٢	١٩٣٦
—	—	١٩٣٧
—	—	١٩٣٨

ويتضح من ذلك الجدول أن واردات الاتحاد السوفياتي من القطن المصري وصلت إلى حدها الأقصى في عام ١٩٣١ حين بلغت ٥٨٥ ألف قنطار، تمثل ٩٪٧,٩ من صادرات مصر من القطن في هذه السنة، ثم توقف الاتحاد السوفياتي عن استيراد القطن المصري في الفترة الممتدة من عام ١٩٣٣ إلى عام ١٩٣٨ باستثناء عام ١٩٣٦ عندما استورد نحو ٨٨٢ ألف قنطاراً وهي كمية قليلة جداً إذا ما قورنت بالكمية التي استوردها الاتحاد السوفياتي في هذه السنة من دول أخرى، والتي بلغت نحو ٣٧١٥٧ ألف قنطاراً.

ويبدو أن سبب انقطاع الاتحاد السوفياتي عن شراء القطن المصري يعود إلى إغلاق المكتب الروسي لشراء القطن في الإسكندرية، بعد تنفيذ مشروع السنوات الخمس الروسي الذي قصد به عدم استيراد أي سلعة يتم إنتاجها محلياً إلا في أضيق الحدود، وكان من بين هذه السلع القطن، الذي توسع الاتحاد السوفياتي في زراعته كما هو واضح من الجدول التالي:

الوارد بالألف طن	الصادر بالألف طن	الإنتاج بالألف طن	السنة
		٢١٥,٨	١٩٢٩ - ١٩٣٠
٤٤,٢	٦,٤	٥٣٠,٧	١٩٣٥
١٦,٧	٦,٨	٧٧٨,٨	١٩٣٦
(١٠٨) ٢٢,١	٣٨,٥	٨١٩,٠	١٩٣٧

ويتبين من ذلك الجدول أن إنتاج الاتحاد السوفياتي من القطن عام ١٩٣٥ زاد أربعة أضعاف ما كان عليه في الفترة من عام ١٩٢٥ إلى عام ١٩٢٩، وكذلك الحال بالنسبة للصادر الذي زاد من ٦,٤ ألف طن في عام ١٩٢٥ إلى ٣٨,٥ ألف طن في عام ١٩٣٧، وانخفضت الواردات تبعاً لذلك، حيث بلغت في عام ١٩٣٦ نحو ١٦٧ ألف طن.

بيد أن ثمة ظاهرة تستلفت النظر فيما يتعلق بالدول الموردة قطناً للاتحاد السوفيتى ، وهى مركز إيران الخاص فى تصدير القطن إليه ، فمن ١٦٧ ألف طن (وهي الكمية التى استوردها الاتحاد السوفيتى من القطن عام ١٩٣٦) استورد من إيران وحدها نحو ١٤٣ ألف طن ، أى بنسبة ٨٥,٦٪ من مجموع ما استورده من القطن فى هذه السنة ، ويرجع السبب فى ذلك إلى المعاهدة التى وقعت بين البلدين فى ٢٧ أغسطس ١٩٣٥ ومدتها ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، تعهد فيها الاتحاد السوفيتى بشراء حاجته من القطن من إيران ، مقابل أن تعمل إيران على زيادة صادراتها من الاتحاد السوفيتى بمعدل ١٠ إلى ١٥٪ سنوياً^{١٠٩} . ومن المعروف أن الاتحاد السوفيتى حينما قام بتنشيط علاقاته الاقتصادية مع إيران كان يحمل فى طياتها محاولة من جانبه لإثبات وجوده فى منطقة يتوجل فيها التأثير البريطانى .

على أية حال أدى توقف الاتحاد السوفيتى عن استيراد القطن المصرى إلى قيام وزارة المالية المصرية بتكليف وزير مصر المفوض فى أنقره بالاتصال بالسفارة السوفيتية بتركيا ، لحث الحكومة السوفيتية على إرسال مندوبين من جانبها إلى مصر للبحث فى إعادة العلاقات التجارية بين مصر والاتحاد السوفيتى توضع فى الاعتبار العلاقات السياسية ، إذ حرصت مصر على تحقيق مصالحها الاقتصادية . وبعد مساعى أعلنت الحكومة السوفيتية عن استعدادها فى الدخول فى مفاوضات مع الحكومة المصرية بقصد الوصول إلى اتفاق تجاري بين البلدين على الأسس التالية :

- أ- مبدأ الدولة الأكثر رعاية
- ب- عدم فرض قيود على أنواع المنتجات التى تصدرها كل دولة للأخرى ، بمعنى ألا تلتزم أية دولة نحو الأخرى بتصدير منتجات معينة ولا باستيراد منتجات معينة .
- ج- ألا يؤخذ فى الاعتبار توازن الميزان التجارى بين البلدين بمعنى أن لا

تفرض قيود على كمية المنتجات التي تصدرها كل من الدولتين إلى الأخرى ولا على قيمتها ، ولا تلتزم أيًّا من الدولتين الاستيراد من الأخرى بقدر ما تصدره إليها ، أى أنه يمكن لمصر على سبيل المثال أن تصدر إلى الاتحاد السوفيتي منتجات بمبلغ مليون جنيه ، ولا تستورد منه إلا بنصف مليون جنيه ، أو العكس^(١١٠) .

وقد أبلغت وزارة الخارجية المصرية هذه المقترنات إلى وزارة المالية ، واستقر الرأي على قيام وزير مصر المفوض بإبلاغ السفارة السوفيتية في تركيا بالقواعد العامة التي ترى الحكومة المصرية أنها صالحة للتفاوض على أساسها ، وتمثل تلك القواعد في استعداد الحكومة المصرية لرفع الضرائب الإضافية عن المنتجات السوفيتية مقابل استئناف الحكومة السوفيتية شراء الحاصلات المصرية وبخاصة محصول القطن^(١١١) .

ويالرغم من قيام الحكومة السوفيتية بدراسة العرض المصري ، فإن وزير مصر المفوض بموسكو رأى ضرورة تدعيم الاقتراح الخاص بعقد اتفاق تجاري بين مصر والاتحاد السوفيتي نظراً للفوائد التي تعود على مصر من تحقيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، وبخاصة في الأمور المتعلقة بالرسوم المفروضة على الواردات وال الصادرات ، والضرائب الجمركية ، وشئون الملاحة وغيرها ، وكذلك في زيادة تصريف القطن المصري في الأسواق السوفيتية ، خاصة وأن الاتحاد السوفيتي ارتبط مع كثير من الدول باتفاقات تجارية ضمنت لها الأولوية في الحصول على حاجتها من المنتجات السوفيتية ، ومن ثم فإن مصر لا تستطيع أن تسد النقص الذي تعانيه في المواد الأولية ، ولا في زيادة الكمية التي تصدرها من القطن إلى الاتحاد السوفيتي ، مالم ترتبط معه باتفاق تجاري ، يتبع لمصر استيراد الكثير مما تحتاجه من الأسواق السوفيتية من المواد الأولية والأسلحة مقابل القطن المصري^(١١٢) .

وهكذا تم الاتفاق بين مصر والاتحاد السوفياتى على إعادة حركة التبادل التجارى بينهما ، نتيجة الجهد الذى بذلتها الخارجية المصرية وممثلوها فى الخارج فى هذا الإطار ، والجدول التالى يوضح حجم التجارة المصرية مع الاتحاد السوفياتى خلال السنوات الثلاث الأخيرة من عقد الأربعينات .

قيمة القطن المصرى المصدر إلى الاتحاد السوفياتى	الميزان التجارى	قيمة واردات مصر من الاتحاد السوفياتى بالجنيه المصرى	قيمة صادرات مصر إلى الاتحاد السوفياتى بالجنيه المصرى	السنة
١٢٠٦٥٧١٣	+	١١١٨٠٠٦٨	١٢٠٦٥٧٢٤	١٩٤٨
٣٦٩١٦٩٢	+	٦٦٥٦١٢	٣٦٩١٧١٠	١٩٤٩
* ٨٧٨٥٠٦٣	+	٥٨٦٤٦٣٢	٨٧٥٨١٤٥	١٩٥٠

و واضح أن الميزان التجارى بين مصر والاتحاد السوفياتى فى الفترة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٥٠ كان فى صالح مصر ، وأن القطن المصرى كان أهم بنود الصادرات المصرية إلى الاتحاد السوفياتى ، إذ إن قيمة صادرات مصر من القطن إلى الاتحاد السوفياتى خلال الفترة المذكورة كانت تزيد على ٩٩٪ من القيمة الإجمالية للصادرات المصرية إليه .

الخاتمة

يتضح من خلال دراسة موضوع «دور وزارة الخارجية في تسويق القطن المصري» ما يلى :

* أن الخارجية المصرية وممثليها لدى الدول الأجنبية قامت بجهد مكثف في الدعاية للقطن المصري في الأسواق الخارجية ، لأنه يعد محصول مصر الرئيسي ، وعماد الحياة الاقتصادية فيها . وكانت المهمة التي وقعت على عاتقهم بمجرد تقديم أوراق اعتمادهم هي الدعاية والإعلان عن القطن المصري في هذه الدول ، لتشجيعها على استهلاكه ، وزيادة استيرادها منه .

* وقد ثبت من خلال هذه الدراسة أن الخارجية المصرية نجحت في الدعاية والإعلان عن القطن المصري في الصحف والمجلات الأجنبية والنشرات الدورية والأفلام السينمائية ، بحيث أقنعت أصحاب مصانع الغزل والنسيج والتجار والحكومات الأجنبية ، بسمكيات القطن المصري التي تجعله يتتفوق على غيره من الأقطان ، فأقبلوا على شرائه . وازدادت قوة هذه الدعاية عندما عرضت الخارجية المصرية نماذج من أنواع القطن المصري في دور المفوضيات والقنصليات المصرية في الخارج ، وكذلك في مصانع الغزل والنسيج ، والمتاحف التجارية ، والمدارس التجارية والصناعية ، فأتاحت ذلك للمهتمين بصناعات القطن رؤية أنواع القطن المصري عن قرب ، وبالتالي معرفة صفاته من حيث قوته مقاومته ومتانته ، وصلاحيته للاستخدام في صناعات متعددة ، مما فتح أمامه أسواقاً جديدة لم يكن معروفاً فيها .

* وكان حرص الخارجية المصرية واضحاً على إزالة القيود التي عاقت تصدير القطن المصري في الأسواق الخارجية ، وكان في مقدمة هذه القيود قيام بعض الدول المستوردة للقطن المصري بفرض رسوم جمركية مرتفعة عليه ، والامتناع عن منع تجار القطن تصاريح باستيراده ، فنجحت الخارجية المصرية عن طريق ممثليها في الخارج في إقناع هذه الدول ، وكان على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيف الرسوم الجمركية التي فرضتها على القطن المصري ، وكذلك منع التجار

تصاريح الاستيراد ، وذلك بعد أن هددت هذه الدول بمعاملتها بالمثل ، الأمر الذي أدى إلى تراجعها عن سياستها تجاه القطن المصري ، فأعطى ذلك فرصة كبيرة لزيادة الصادرات المصرية من القطن .

* وساهمت المفوضيات والقنصليات المصرية في الخارج أيضاً في توجيه نظر الحكومة المصرية إلى العيوب التي وجدت في بعض بالات القطن المصري في الأسواق الخارجية ، مما دفعها إلى اتخاذ الوسائل الكفيلة بإزالة هذه العيوب ، وإجراء العديد من الإصلاحات والتحسينات في محصول القطن المصري حتى تحول دون نفور أصحاب المصانع والتجار والحكومات من القطن المصري ، ويقبلون على شرائه .

* ونشطت الخارجية المصرية في الدعاية للقطن المصري في الأسواق الخارجية إبان الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها ، وحيث الحكومة المصرية على ضرورة عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الأجنبية مثل فرنسا وإيطاليا وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا والسويد وبلجيكا والمعجر ورومانيا والاتحاد السوفيتي وغيرها ، على أساس مبادلة القطن المصري بمنتجات هذه الدول ، وفتح اعتماد لها في مصر للتغلب على مشكلة تمويل شراء القطن المصري ، كما قامت الخارجية المصرية بتكليف من الحكومة المصرية بالدخول في مفاوضات مع الحكومات الأجنبية لعقد اتفاقيات تجارية معها ، ونجحت في عقد العديد منها مما ضمن لمصر الاحتفاظ برواج قطنه في الأسواق الخارجية ، وبالتالي زيادة الكميات المستوردة منه مما كان له التأثير الإيجابي على الحالة الاقتصادية لمصر .

* وأخيراً فقد وضح تماماً من خلال هذه الدراسة أن الخارجية المصرية لم تقتصر مجهوداتها على الساحة السياسية والعلاقات الدولية فقط ، وإنما أيضاً كان لها الدور الإيجابي والفاعل الذي خدم الاقتصاد المصري في أعقاب حدوث الكساد العالمي حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وبذلك تمكنت بنجاح أن تجعل القطن - عماد مصر الاقتصادي ومحصولها النقدي - يحتل مكانة متميزة على خريطة الاقتصاد الدولي .

الهوامش

- (١) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم /١٤٣٩ ، ملف /٤٠٠/١٠ .
- (٢) أحمد الشرييني : الكساد العالمي والريف المصري ، المجلة التاريخية المصرية ، العدد رقم ٣٩ ، عام ١٩٩٦ ، ص ٢٠١ .
- (٣) الأهرام ، ٨ يناير ١٩٣٠ .
- (٤) صحيفة التجارة والصناعة ، عام ١٩٣١ ، ص ٧٠٢ .
- (٥) وثائق الخارجية المصرية ، محفظة رقم /١٤٣٩ ، ملف /٤٠٠/١٠ .
- (٦) محافظ عابدين ، محفظة رقم /٥٩٢ ، تقرير مقدم من أحمد القدري القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية بمدريد إلى وزارة الخارجية ، ١٢ يوليو عام ١٩٣٢ .
- (٧) صحيفة التجارة والصناعة ، عام ١٩٣١ ، ص ٧٠٣ .
- (٨) المصدر نفسه .
- (٩) وثائق الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى القديم ، محفظة رقم /٥٣٤ ، ملف ١٥/٧/١٣٠ . من الفصل المصري فى كوبىه إلى وكيل الخارجية المصرية ١٧ أغسطس عام ١٩٣١ .
- (١٠) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، ملخص تقرير قنصلية مصر فى كوبىه بشأن الإذاعة عن القطن المصرى ، أغسطس عام ١٩٣١ .
- (١١) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، موجز ورد من القنصلية المصرية بکوبىه عن صناعة القطن وتجارته فى اليابان ، أبريل عام ١٩٣١ .
- (١٢) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من وكيل المالية إلى وكيل الخارجية ، فى ٣ يونيو عام ١٩٣١ ردًا على تقرير القنصلية المصرية بشأن صناعة القطن وتجارته فى اليابان .
- (١٣) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، محفظة رقم /٥٢٨ ، ملف ١٥/٧/١٣١ ، تقرير القنصلية المصرية بکوبىه إلى وكيل الخارجية ، فى ١٨ يوليو عام ١٩٣١ .
- (١٤) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، برقيه رقم ٤٩٠ من القنصلية المصرية بکوبىه إلى وكيل الخارجية ، ٣٠ سبتمبر عام ١٩٣١ .
- (١٥) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، محفظة رقم /٥٣٤ ، ملف ١٥/٧/١٣٠ ، ملخص تقرير قنصلية مصر فى كوبىه بشأن الإذاعة عن القطن المصرى ، أغسطس عام ١٩٣١ .
- (١٦) صحيفة التجارة والصناعة ، عام ١٩٣١ ، ص ٨٦٧ .
- (١٧) المصدر نفسه ، عام ١٩٣٩ ، ص ١٢٧٥ .
- (١٨) وثائق الخارجية المصرية ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة رقم /١٤٨٧ ، ملف ٧/١٧/١٠ .
- (١٩) المصدر نفسه ، الأرشيف السرى القديم ، محفظة رقم /٥٢٨ ، ملف ١٥/٧/١٣١ ، برقيه رقم ٢١٢ ، من القنصلية المصرية بمدينة كوبىه إلى وزارة الخارجية المصرية ، ٢٠ يونيو ١٩٤٢ .
- (٢٠) المصدر نفسه ، الأرشيف السرى الجديد ، محفظة رقم /١٣٣٨ ، ملف ٣٥/٧/١٣١ ، من المفوضية المصرية ببراج إلى وكيل وزارة الخارجية ، ٢٦ سبتمبر عام ١٩٣٣ .
- (٢١) الأهرام ، ٨ يناير عام ١٩٣٠ .

- (٢٢) المصدر نفسه ، ٥ مارس عام ١٩٣٠ .
- (٢٣) صحيفة التجارة والصناعة ، عام ١٩٣١ ، ص ١٢٤٥ .
- (٢٤) وثائق الخارجية المصرية ، محفظة رقم / ١٢٨٦ ، ملف ٢٢/١٢٣ ، من القائم بأعمال المكتب الدائم في عصبة الأمم إلى وكيل وزارة الخارجية ، ١٤ أبريل عام ١٩٣٨ .
- (٢٥) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من على الشمسي مندوب مصر لدى عصبة الأمم إلى وكيل وزارة الخارجية ، ٢٢ يونيو عام ١٩٣٨ .
- (٢٦) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من وكيل الخارجية إلى وزير مصر المفوض في واشنطن فيبرايير عام ١٩٣٩ .
- (٢٧) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من مندوب مصر الدائم لدى عصبة الأمم إلى وزير الخارجية المصرية ، ١٩ أغسطس عام ١٩٣٨ .
- (٢٨) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من القائم بأعمال المندوب الدائم لدى عصبة الأمم إلى وزارة الخارجية ، ٣١ مارس عام ١٩٣٩ .
- (٢٩) المصدر نفسه ، محفظة رقم / ١٤٣٩ ، ملف ٤/١٠٠ ، من وكيل الخارجية محمد شارة إلى وكيل وزارة التجارة والصناعة ، ٢٩ أغسطس عام ١٩٣٩ .
- (٣٠) المصدر نفسه ، محفظة رقم / ١٣٥٤ ، ملف ٢٥/١٣٠ ، مذكرة بشأن إنشاء اللجنة المشتركة للتجارة الخارجية . انظر أيضاً ، مجلس النواب ، الهيئة التابعة السابعة ، مجموعة مضابط الانعقاد الأولى ، الجلسة ٣٩ ، ٢٨ يوليو ١٩٣٨ ، ص ١٤٩١ .
- (٣١) المصدر نفسه ، محفظة رقم / ١٤٩٤ ، ملف ١٢/١٣٠ ، تحت عنوان شئون القطن : بعثات ترويجه في الخارج ، الأهرام العدد ٢١٩٣٣ في ٢١ أبريل عام ١٩٤٦ .
- (٣٢) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، نشرة رقم ٤٤ من وكيل الخارجية محمد حسن عمر إلى بعثات التمثيل المصري في الخارج ، ٣٠ مايو عام ١٩٤٦ .
- (٣٣) المصدر نفسه ، محفظة رقم / ١٣٥٥ ، ملف ٤/١٣٠ ، من وزير الخارجية إلى وزير المالية ، ٧ أكتوبر عام ١٩٤٧ .
- (٣٤) المصدر نفسه ، محفظة رقم / ١٤٩٤ ، ملف ٢١/١٣٠ ، من وكيل الخارجية إلى وكيل وزارة المالية ، يوليو عام ١٩٤٦ .
- (٣٥) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء بشأن إرسال بعثات للدعائية للقطن المصري في الأسواق الخارجية ، ٥ مايو عام ١٩٤٦ .
- (٣٦) المصدر نفسه ، محفظة رقم / ١٣٣٨ ، ملف ٣٨/٧/١٣١ .
- (٣٧) المصدر نفسه ، محفظة رقم / ٥٢٨ ، الأرشيف السري القديم ، ملف ١٥/٧/١٣١ ، من وكيل المالية إلى وكيل وزارة الخارجية ، ١٩ يناير عام ١٩٣٢ .
- (٣٨) المصدر نفسه ، محفظة رقم / ١٣٣٨ ، ملف ٧٦/٧/١٣١ ، من وكيل الخارجية إلى وزير مصر المفوض في واشنطن ، ٢٢ فبراير عام ١٩٤٠ .
- (٣٩) المصدر نفسه ، محفظة رقم / ١٤٣٩ ، ملف ٤/١٠٠ ، مقابلة بين وزير مصر المفوض في واشنطن ووزير الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية .

- (٤٠) المصدر نفسه ، محفوظة رقم / ١٥١٨ ، ملف ٢٥/١١٣٠ ، تقرير من وزارة الخارجية عن العلاقات التجارية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية .
- (٤١) المصدر نفسه ، محفوظة رقم / ١٣٣٨ ، ملف ٣٨/٧/١٣١ ، من وكيل وزارة الزراعة إلى وكيل وزارة الخارجية ، أول أبريل عام ١٩٥١ .
- (٤٢) المصدر نفسه ، محفوظة رقم / ١٤٩٤ ، ملف ٢٥/١١٣١ ، من وزير مصر المفوض في واشنطن محمود حسن إلى وزير الخارجية المصرية ، في ٢٣ مارس عام ١٩٣٩ .
- (٤٣) المصدر نفسه ، محفوظة رقم / ١٥١٨ ، ملف ٢٥/١١٣٠ ، تقرير من وزارة الخارجية عن العلاقات التجارية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية .
- (٤٤) المصدر نفسه ، محفوظة رقم / ١٤٣٩ ، ملف ١٠/١٠٠/٤ ، مشكلة القطن بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية .
- (٤٥) المصدر نفسه ، محفوظة رقم / ١٤٩٤ ، ملف ٢٢/١١٣٠ ، من المفوضية الملكية المصرية بواشنطن إلى وزير الخارجية المصرية ، ٣١ أكتوبر عام ١٩٤١ .
- (٤٦) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من وكيل الخارجية محمد شراة إلى وكيل وزارة المالية لشئون القطن ، ٢٤ يونيو عام ١٩٤٢ .
- (٤٧) المصدر نفسه ، محفوظة رقم / ١٣٣٨ ، ملف ٧٦/٧/١٣١ ، من المفوضية الملكية المصرية بواشنطن إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، ١٨ مارس عام ١٩٣٩ ، مذكرة بخصوص السعي لإلغاء القيد المفروضة على استيراد القطن في الأرجنتين .
- (٤٨) المصدر نفسه ، محفوظة رقم / ١٣٣٨ ، ملف ٧٦/٧/١٣٠ ، مذكرة بشأن الاتفاق التجارى بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية بيرو ، من وزارة الخارجية المصرية إلى وزير مصر المفوض بواشنطن ، ٣٠ أغسطس ١٩٤٢ .
- (٤٩) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من وزارة الخارجية المصرية إلى الأستاذ علوية بك وكيل المالية لشئون القطن ، ٢٥/٨/٢٥ .
- (٥٠) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، ملف ٣٨/٧/١٣١ ، من المفوضية الملكية بواشنطن إلى وكيل وزارة الخارجية ، ٦ مارس عام ١٩٥١ .
- (٥١) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من وكيل المالية إلى وكيل وزارة الخارجية ، أبريل عام ١٩٥١ .
- (٥٢) المصدر نفسه ، محفوظة رقم / ١٤٧٤ ، ملف ٢٥/١١٣٠ ، مذكرة مقدمه للجنة المشتركة للتجارة الخارجية بشأن مضاعفة الرسوم الجمركية على الوارد من القطن الخام إلى الهند ٣ يونيو عام ١٩٣٩ .
- (٥٣) المصدر نفسه ، محفوظة رقم / ١٣١٢ ، ملف ٢٥/١١٣٠ ، مذكرة بشأن الضرائب المفروضة على القطن المصري في الخارج .
- (٥٤) المصدر نفسه ، محفوظة رقم / ١٤٥٩ ، ملف ١١/٢/١١٦ ، بشأن منع دخول القطن المصري في ألمانيا ، ٥ أبريل ١٩٣٤ .
- (٥٥) المصدر نفسه ، محفوظة رقم / ١٤٩٤ ، ملف ٢٥/١١٣٠ ، صورة كتاب المفوضية الملكية المصرية في طوكيو إلى وزير الخارجية ، ١٢ يوليو عام ١٩٣٨ .
- (٥٦) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .

- (٥٧) المصدر نفسه ، محفظة رقم ١٣٥٤ ، ملف ٢٥/١٣٠ ، محضر الجلسة الثالثة والأربعين للمجنة المشتركة للتجارة الخارجية .
- (٥٨) المصدر نفسه ، محفظة رقم ١٣٣٨ ، ملف ٣٥/٧/١٣١ ، المفوضية الملكية المصرية ببراج إلى وزير الخارجية ١٨ فبراير عام ١٩٣٢ .
- (٥٩) المصدر نفسه ، محفظة رقم ٥٣٤ الأرشيف السرى القديم ، ملف ١٥/٧/١٣٠ ، موجز ورد من القنصلية المصرية بكوبىه عن صناعة القطن وتجارته فى اليابان ، أبريل عام ١٩٣١ .
- (٦٠) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من القنصلية المصرية بكوبىه إلى مدير عام مصلحة التجارة والصناعة ، ٣١ مايو عام ١٩٣٤ .
- (٦١) محافظ عابدين ، محفظة ٥٩٢ ، جدول أعمال لجنة القطن الدولية المشتركة المزعزع عقدها بمدينة وندربير إنجلترا ، ١١ يوليو عام ١٩٣٢ .
- حسن زكي أحمد : القطن فى الريف وبورصتى الإسكندرية ، مطبعة مصر ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ص ٩٣-٩٢ .
- (٦٢) محافظ عابدين ، محفظة رقم ٥٩٢ ، تقرير مقدم من أحمد القدرى القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية بمدريد ، عن أنجح الوسائل المؤدية إلى استهلاك القطن المصرى بأسبانيا ، مدريد في ١٢ يوليو عام ١٩٣٢ .
- * المقصد بالميزان التجارى الحساب الذى بين صادرات الدولة ووارداتها المتظورة كل فترة هى فى العادة عام ، وقد ينتهي الميزان بفائض أو بعجز أو يتوازن . فإذا فاقت قيمة الصادرات قيمة الواردات أى إذا زادت الإيرادات على المدفوعات فإن الدولة تحصل على الذهب والفضة من الدول الأجنبية ، أما إذا حقق الميزان عجزاً فإن الذهب والفضة يتسرّبان إلى الخارج ، ومن ثم تسعى الدول إلى تكوين فائض فى الميزان التجارى . انظر ، محمد عبد العزيز عجمية ، محمد محروس إسماعيل ، التطور الاقتصادي ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، د.ت ، ص ٢٧ .
- * الجدول من عمل الباحث بالاستعانة بالأرقام التى وردت فى وثائق الخارجية المصرية ، محفظة رقم ١٥١٨ ، ملف ٢٥/١٣٠ ، العلاقات التجارية بين مصر وفرنسا قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها .
- (٦٣) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .
- (٦٤) المصدر نفسه ، محفظة رقم ١٤٧٤ ، ملف ٢٥/١١٣ .
- مذكرة عن زيادة الطلب على القطن المصرى واستهلاكه في إيطاليا .
- * الجدول من عمل الباحث بالاستعانة بالأرقام التى وردت في المصدر السابق .
- (٦٥) المصدر نفسه ، محفظة رقم ١٥١٨ ، ملف ٢٥/١٣ ، جه ، العلاقات التجارية بين مصر وإيطاليا .
- * الجدول من عمل الباحث بالاستعانة بالأرقام التي وردت في وثائق الخارجية المصرية ، محفظة رقم ١٥١٨ ، ملف ٢٥/١٣ جه ، العلاقات التجارية بين مصر وتشيكوسلوفاكيا .
- (٦٦) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .
- (٦٧) المصدر نفسه ، محفظة رقم ١٣٣٨ ، ملف ٣٥/٧/١٣١ ، بشأن مركز القطن المصرى في الأسواق

- (٦٨) التشكيكية ، من المفوضية الملكية المصرية بمدينة براج إلى وكيل وزارة الخارجية ١٩٤٦/١٠/٢٥ .
 المصادر نفسه ، محفظة رقم /١٣٤٢ ، ملف ٣٥/٧/١٣١ ، بشأن تصريف القطن المصري بأسوق
 وسط أوروبا ، من المفوضية الملكية المصرية بمدينة براج إلى وكيل وزارة الخارجية ،
 ١٩٤٦/٦/١٤ .
- (٦٩) المصادر نفسه ، محفظة رقم /١٣٤٨ ، ملف ٢٨/٤/١٣٠ ، بشأن العلاقات الاقتصادية بين مصر
 وتشيكوسلوفاكيا ، من المفوضية الملكية المصرية براج إلى وكيل وزارة الخارجية ، ١٩٤٩/١١/١٤ .
- (٧٠) المصادر نفسه ، محفظة رقم /١٣٣٨ ، ملف ٣٥/٧/١٣١ ، بشأن بيع القطن المصري إلى
 تشيكوسلوفاكيا ، من وكيل وزارة الخارجية إلى وزير مصر المفوض في براج ، ١٩٤٩/١٢/٢٢ .
- (٧١) المصادر نفسه ، محفظة رقم /١٣٤٢ ، ملف ٢٨/٤/١٣٠ ، برقية رقم ٣٤٤ من المفوضية الملكية
 المصرية بمدينة بربن إلى وكيل وزارة الخارجية ، ١٩٤٩/١/٤ .
- (٧٢) المصادر نفسه ، المحفظة نفسها ، من المفوضية الملكية المصرية براج إلى وكيل وزارة الخارجية ،
 ١٩٥١/١/٦ .
- (٧٣) المصادر نفسه ، محفظة رقم /١٣٣٤ ، ملف ١٤١/٤/١٣٠ ، جريدة المصري بتاريخ ١٩٥١/١١/٧ .
- (٧٤) المصادر نفسه ، محفظة رقم /١٣٤٢ ، ملف ٢٨/٤/١٣٠ ، مذكرة عن العلاقات الاقتصادية مع
 تشيكوسلوفاكيا .
- (٧٥) المصادر نفسه ، الوثيقة نفسها .
- (٧٦) المصادر نفسه ، محفظة رقم /١٤٧٤ ، ملف ٢٥/١/١٣٠ ، جـ ١ ، مذكرة بشأن العلاقات التجارية
 بين مصر وأسبانيا عام ١٩٣٩ .
- (٧٧) المصادر نفسه ، الوثيقة نفسها .
- (٧٨) المصادر نفسه ، محفظة رقم /١٣٣٨ ، ملف ٣٧/٧/١٣١ ، جريدة الوفد المصري في ١٩٣٩/٧/٥ .
- (٧٩) المصادر نفسه ، الوثيقة نفسها .
- (٨٠) المصادر نفسه ، محفظة رقم /١٣١٥ ، ملف ٦/٤/١٣٠ ، جـ ٧ ، تقرير عن التبادل التجاري بين مصر
 وأسبانيا ، من المفوضية الملكية المصرية بمدريد إلى وكيل وزارة الخارجية ، ١٩٣٩/٦/١٥ .
- (٨١) المصادر نفسه ، المحفظة نفسها ، مذكرة بشأن العلاقات التجارية بين مصر وأسبانيا ، من المفوضية
 الملكية المصرية بمدريد إلى وكيل وزارة الخارجية ، ١٩٤٠/٢/٢٨ .
- (٨٢) المصادر نفسه ، محفظة رقم /٨١٨ ، ملف ٢/٧/٢٠٨ ، من السفارة الملكية المصرية بمدريد إلى
 وكيل وزارة الخارجية ، العلاقات الاقتصادية بين مصر وأسبانيا عام ١٩٥٢ .
- (٨٣) المصادر نفسه ، محفظة رقم /١٤٧٤ ، ملف ٢٥/١/١٣٠ ، جـ ١ ، مذكرة مقدمة للجنة المشتركة
 للتجارة الخارجية عن العلاقات بين مصر وبلغاريا .
- (٨٤) المصادر نفسه ، محفظة رقم /١٤٩٤ ، ملف ٢٥/١/١٣٠ ، تقرير وضعه المفوضية الملكية بصوفيا
 عن التجارة بين مصر وبلغاريا .
- (٨٥) المصادر نفسه ، الوثيقة نفسها .
- * الجدول من عمل الباحث بالاستعانت بالأرقام التي وردت في وثائق الخارجية المصرية ، محفظة رقم /

- (١٥١٨) ملف ٢٥/١٣٠، ج٥، وزارة الخارجية إدارة الشئون الاقتصادية ، مذكرة عن العلاقات التجارية بين مصر والسويد .
- (٨٦) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٣٤١ ، ملف ١٨/٤/١٣٠ ، مذكرة عن العلاقات التجارية بين مصر والسويد .
- * أنشأ هذا المكتب قبل الحرب العالمية الثانية لاقتناء المواد الأولية اللازمة للصناعة .
- (٨٧) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، ملف ١٩/٤/١٣٠ ، من المفوضية الملكية المصرية باستوكهلم إلى وكيل وزارة الخارجية ، وثيقة رقم ٤٠٩ ، بتاريخ ١٩٤٧/١٢/١٧ .
- (٨٨) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها من المفوضية الملكية المصرية باستوكهلم إلى وكيل وزارة الخارجية ، وثيقة رقم ٢٦٧ سري ، بتاريخ ١٩٤٧/١٠/٣ .
- (٨٩) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من المفوضية الملكية المصرية باستوكهلم إلى وكيل وزارة الخارجية ، وثيقة رقم ٣٩٤ سري ، ١٩٤٧/١٢/٤ .
- (٩٠) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٥١٨ ، ملف ٢٥/١١٣٠ ، ج٥ ، مذكرة بشأن الاتفاق التجاري بين مصر والسويد .
- (٩١) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٣٢٧ ، ملف ٢٥/١١٣٠ ، ج٥ ، مذكرة عن العلاقات التجارية بين مصر والسويد .
- (٩٢) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .
- (٩٣) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٤٩٤ ، ملف ٢٥/١١٣٠ ، مذكرة عن العلاقات التجارية بين مصر وبليجيكا .
- (٩٤) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .
- (٩٥) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٣١٥ ، ملف ٣/٤/١٣٠ ، من وكيل وزارة الخارجية إلى سفير مصر في بروكسل ، ١٩٥٢/١/٢١ .
- (٩٦) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٣٥٥ ، ملف ٣٧/٤/١٣٠ ، من المفوضية الملكية المصرية بمدينة بودابست إلى وكيل وزارة الخارجية ، ١٩٣٩/٤/١١ .
- (٩٧) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٤٩٤ ، ملف ٢٥/١١٣٠ ، من المفوضية الملكية المصرية بمدينة بودابست إلى وكيل وزارة الخارجية ، ١٩٣٩/٤/١١ .
- (٩٨) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٣٥٥ ، ملف ٣٧/٤/١٣٠ ، مذكرة عن العلاقات التجارية بين مصر والمعجر ، أبريل عام ١٩٣٩ .
- (٩٩) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من القنصل العام بالنيابة بالمعجر إلى وكيل وزارة التجارة والصناعة ، وثيقة رقم ٦٦٦ ، بتاريخ ١٩٣٨/١٢/٢٠ .
- (١٠٠) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من المفوضية الملكية المصرية بمدينة بودابست إلى وكيل وزارة الخارجية ، ١٩٣٩/٧/٢١ ، محفظة رقم/ ١٤٧٤ ، ملف ٢٥/١١٣٠ ، نتيجة مساعي المفوضية الملكية المصرية بمدينة بودابست ، عام ١٩٣٩ .
- (١٠١) المصدر نفسه ، محفظة رقم/ ١٣٥٥ ، ملف ٣٧/٤/١٣٠ ، من وكيل وزارة الخارجية إلى القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية بالنيابة ببودابست ، وثيقة رقم ٣١٣ ، ١٩٣٩/٨/٣٠ .

- (١٠٢) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية بالنيابة بمدينة بودابست ، وثيقة رقم ٣٥ ، ١٧/٨/١٩٤٧ .
- (١٠٣) المصدر نفسه ، محفظة رقم ١٤٩٤ ، ملف ٢٥/١٣٠ ، مذكرة بشأن الصادرات المصرية إلى رومانيا .
- (١٠٤) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .
- (١٠٥) المصدر نفسه ، محفظة رقم ١٣١٠ ، ملف ٢٥/١٣٠ ، ج ٧ ، مذكرة بشأن صادرات مصر من القطن إلى رومانيا ، عام ١٩٤٨ .
- (١٠٦) المصدر نفسه ، المحفوظة نفسها ، من المفوضية الملكية المصرية ببودابست إلى وكيل وزارة الخارجية ، ١٩٤٩/٢/١٨ .
- (١٠٧) المصدر نفسه ، محفظة رقم ١٤٩٤ ، ملف ٢٥/١٣٠ ، مذكرة بشأن صادرات مصر إلى الاتحاد السوفييتي .
- (١٠٨) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .
- (١٠٩) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .
- (١١٠) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .
- (١١١) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .
- (١١٢) المصدر نفسه ، محفظة رقم ١٤١/٤/١٣٠ ، ملف ١٤١/٤/١٣٤ ، المفوضية الملكية المصرية بمدينة موسكو إلى وكيل وزارة الخارجية ، وثيقة رقم ٧٨ ، بتاريخ ١٤/١١/١٩٥١ .
- * الجدول من عمل الباحث بالاستعانة بالأرقام التي وردت في وثائق الخارجية المصرية ، محفظة رقم ١٣١٢ ، ملف ٢٥/١٣٠ ، ج ٩ ، اللجنة المشتركة لتجارة مصر الخارجية .